المجلد 37
1
يوليو
سبتمبر

عالم الفكر







2008

مجلة دورية محكّمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



مجلة فكرية محكّمة، تهتم بنشر الدراسات والبحوث المتسمة بالأمانة النظرية والإسهام النقدي في مجالات الفكر المختلفة.

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج العربي	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	**6** د.ك
للمؤسسات	**12** د.ك

دول الخليج

للأفراد	**8** د.ك
للمؤسسات	**16** د.ك

الدول العربية

للأفراد	**10** دولارات أمريكية
للمؤسسات	**20** دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	**20** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**40** دولارا أمريكيا

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: **23996** -الصفاة- الرمز البريدي **13100**

دولة الكويت

مجلة فصلية تصدر

عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب



العدد 1 المجلد 37 يوليو - سبتمبر 2008

رئيس التحرير

أ. بدر سيد عبدالوهاب الرفاعي

bdrifai@nccal.org.kw

هيئة التحرير

د. أماني البداح

د. بدر مال الله

د. رشا حمود الصباح

د. مصطفى معرفي

مدير التحرير

عبدالعزيز سعود المرزوق

alam_elfikr@yahoo.com

سكرتيرة التحرير

موضي باني المطيري

alam_elfikr@hotmail.com

تم التنضيد والإخراج والتنفيذ

بوحدة الإنتاج في المجلس الوطني

للثقافة والفنون والآداب

الكويت

شارك في هذا العدد

د. فكتور الكك
د. جمال الزرن
د. عبدالحق منصف
د. عبد المنعم شحاتة
د.عبدالرحمن محمد سعيد الشامي
د. حافيظ إسماعيلي علوي
د. عبدالرحمان الخالدي
د. علي قاسم محمد الخرابشة
د. فؤاد دبوسي
د. جمال أحمد عبدالرحمن عجوز

قواعد النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الكتاب المتخصصين وتقبل للنشر الدراسات والبحوث المتعمقة وفقا للقواعد التالية:

1 - أن يكون البحث مبتكرا أصيلا ولم يسبق نشره.
2 - أن يتبع البحث الأصول العلمية المتعارف عليها وبخاصة في ما يتعلق بالتوثيق والمصادر، مع إلحاق كشف المصادر والمراجع في نهاية البحث وتزويده بالصور والخرائط والرسوم اللازمة.
3 - يتراوح طول البحث أو الدراسة ما بين ١٢ ألف كلمة و١٦ ألف كلمة.
4 - تقبل المواد المقدمة للنشر من نسختين على الآلة الطابعة بالإضافة إلى القرص المرن، ولا ترد الأصول إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
5 - تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم العلمي على نحو سري.
6 - البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
7 - تقدم المجلة مكافأة مالية عن البحوث والدراسات التي تقبل للنشر، وذلك وفقا لقواعد المكافآت الخاصة بالمجلة.

■ المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

■ ترسل البحوث والدراسات باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 23996 - الصفاة - الرمز البريدي 13100 دولة الكويت

عالم الفكر
العدد 1 المجلد 37 يوليو - سبتمبر 2008

المحتـــــوى

آفاق معرفية

من قضايا اللغة العربية... في اللسانيات التوليدية

د. حافيظ إسماعيلي علوي (*)

تمهيد

نشأ الاتجاه التوليدي التحويلي على أنقاض اللسانيات البنيوية، فقد كان من الطبيعي أن تقود الانتقادات التي وُجهت للبنيويين إلى البحث عن أنموذج جديد يجيب عن الأسئلة العالقة، وينحو بالبحث اللساني منحى مغايرا. ولتحقيق هذا المسعى تغيرت وجهة البحث من الاهتمام بالوصف وما يقوم عليه من استقراء للمادة اللغوية وتحليلها، إلى الوصف والتفسير في الوقت ذاته؛ والتفسير هنا يركز على اللغة من داخلها، وليس من خارجها.

لقد انصب اهتمام التوليديين على صياغة قواعد عامة يمكن أن تشمل سائر اللغات، وصياغة مثل تلك القواعد تفرض الاستناد إلى نماذج مفترضة مستنبطة وفقا لمعايير منطقية ورياضية.

غير أن التغيير الذي طبع النظرية اللسانية مع تشومسكي لا يمكن أن يحجب عنا إفاداته من مدارس لسانية سابقة كالتوزيعية (Distributionalisme)، ممثلة في ما قدمه هاريس (Z.S. Harris)، الذي اتجه اتجاها مباينا لاتجاه أستاذه بلومفيلد (L. Bloomfield)، وخصوصا ما اعتمده في وصف اللغة من طرائق تحويلية.

(*) أستاذ اللسانيات - كلية الآداب - جامعة ابن زهر - أكادير - المغرب.

ونجد من لا يتوانى في ربط النظرية التوليدية بالبنيوية، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن بياجي يطلق على الاتجاه التوليدي «**البنيوية التحويلية**»، في إشارة واضحة إلى العلاقة بين الاتجاهين.

لقد انشد كثير من الباحثين إلى هذا التوجه الجديد الذي عرف طريقه إلى ثقافات عديدة، ولم تكن الثقافة العربية لتشكل استثناء في هذا المجال. فقد عرفت النظرية التوليدية طريقها إلى ثقافتنا في بداية السبعينيات من القرن العشرين، كما عرفت تطبيقات مهمة على اللغة العربية. غير أن السمة البارزة التي ظلت تطبع الكتابة اللسانية التوليدية العربية هي التفاوت:

١ - من حيث قيمتها ومستواها العلمي.

٢ - من حيث النماذج التوليدية المؤطرة لها.

من حيث القيمة العلمية يمكن التمييز:

بين ما هو تبسيط للنماذج التوليدية، وما هو تطبيق لهذه النماذج على اللغة العربية، وما هو إبداع في الكتابة اللسانية التوليدية العربية يساهم في إغناء النماذج التوليدية واللسانيات العربية على حد سواء»[1]. فما هي أهم الخصوصيات التي وسمت الاتجاه التوليدي في الثقافة العربية؟

١ - النماذج التوليدية في الثقافة العربية

إن المتتبع لمسار الدرس التوليدي في المجال العربي لا يجد «إلا القليل من الدراسات العربية التي تقدم فعلا افتراضات جديدة بشأن بنيات العربية من منظور توليدي، وتعكس مجهودا عربيا فيه أصالة وإبداع يضع الدرس اللساني العربي في إطار عالمي. وتكاد هذه المساهمات تنحصر في بعض الأسماء العربية»[2]، وفي بعض النماذج. وعموما يمكن أن نميز في الكتابة التوليدية العربية بين:

- **محاولات جزئية**: ونقصد بها تلك المحاولات التي ركزت اهتمامها على نموذج أو أكثر من النماذج التوليدية وسعت إلى تطبيقه(ها) على اللغة العربية، ومن أهم النماذج التي استأثرت باهتمام التوليديين العرب: النموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع، ونحو الأحوال، والنظرية الدلالية التصنيفية.

- **محاولات شمولية**: وتظهر شموليتها في متابعتها للتطورات المتلاحقة التي عرفتها النماذج التوليدية، مع تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، والانخراط في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي المعاصر، والتوليدي منه بشكل خاص.

١ - ١ - المحاولات الجزئية(*)

١ - ١ - ١ - النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسع

نمثل لحضور النموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع في الثقافة العربية بنموذجين دالين هما داود عبده وميشال زكريا.

١ - ١ - ١ - ١ - داود عبده

يعتبر داود عبده واحدا من أوائل اللسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليدية، تشهد على ذلك مؤلفاته[٣] التي تجمع بين الدراسات الصوتية والدراسات التركيبية، وهي دراسات ركزت على تجاوز القصور الذي طبع الاتجاه الوصفي، يقول عبده:«ويخيل إلي أن عددا من هؤلاء اللغويين المعاصرين قد بلغ في التعصب للمنهج «الوصفي» حد التطرف، فكاد يجرد علم اللغة مما يستحق أن يسمى من أجله علما. فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فقط، فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟ (...) في اللغة نحن نحتاج إلى عالم لغوي لكي يذكر لنا «أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة: كتب، قام، باع، مد، قضى، غزا، نسين، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته»، فأي عربي مثقف يستطيع أن يلاحظ هذا. ما نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظواهر المتعلقة بهذه الأفعال»[٤].

إن اعتماد التفسير في التحليل والاستعاضة به عن الوصف، يعني انخراطا واضحا في المنهج التوليدي، ويبدو ذلك واضحا في دراسات داود عبده الصوتية والتركيبية.

أ - الدراسات الصوتية

أفرد داود عبده كتابا خاصا لدراسة أصوات العربية، اختار له عنوان: «دراسات في أصوات العربية»، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الأهمية التي يوليها للجانب الصوتي. وإذا كان عبده يدعو إلى تجاوز الوصف إلى التفسير دون إعلان صريح عن الانتساب إلى الاتجاه التوليدي، فإن المتابعة الدقيقة لكتاباته تنم عن وعي صحيح، وانتماء صريح إلى المدرسة التوليدية، التي استلهم الكثير من مفاهيمها، خصوصا تلك التي تضمنها النموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع.

أولى تشومسكي أهمية خاصة للمكون التركيبي في أبحاثه، وركز فيه على القواعد الأساس والقواعد التحويلية، فإذا كانت القواعد الأساس تصنف البنية المكونية للجملة (البنية العميقة)، فإن المكون التحويلي يحتوي على قواعد تستقبل البنى العميقة وتخضعها لبعض التغييرات (أو التحويلات) لتمررها بعد ذلك لمكونات لسانية أخرى، وقد بين تشومسكي في النموذج المعيار أن هناك أربعة أنواع من التحويل هي: الحذف، والتعويض، والإضافة، والقلب. وقد جاءت تحليلات داود عبده متضمنة للمبادئ التي ركز عليها تشومسكي، ويظهر ذلك في توظيفه لمفهوم «البنية

(*) عندما نصف هذه المحاولات بالجزئية، فإننا نعني بذلك التقليل من أهميتها وفي عمقها التحليلي، الفصل المنهجي بالدرجة الأولى.

العميقة والبنية السطحية» في تفسير بعض قضايا اللغة العربية، يقول: «يتطلب التفسير الصحيح لكثير من قضايا اللغة العربية أن نرد كثيرا من الكلمات إلى أصل أو بنية تحتية Underling structure تختلف عن ظاهر اللفظ (...)، فالفعل **ردَّ**، مثلا، يجب اعتبار أصله رَدَدَ، وكذلك يجب اعتبار البنية التحتية لكلمة **يَرُدُّ: يَرْدُدُ، وأحس: أحسس، ويحس: يحسس، واحتل: احتلل، واستمر: استمرر، وأسنة: أسننة، ومفر: مفرر، ومجن: مجنن، وأعز: أعزز...إلخ**» [٥].

وقد وظف مفهوم «البنية العميقة، والبنية السطحية» أيضا، في الفصل الرابع من كتابه المذكور أعلاه لدحض تصور بعض اللغويين العرب **للألف**[٦].

وقد خلص إلى طرح وجهة نظر مختلفة في الموضوع، إذ «الألف في الأفعال المزيدة واسم الفاعل والمثنى، وكل ألف ليست «بدلا من واو أو ياء بعامة، هي في الأصل همزة. أي أن البنية التحتية لصيغة فاعل: فأعل، ولصيغة أفعال: افعألل، ولصيغة يفعلان: يفعلأن، وأن الهمزة سقطت من هذه الصيغ، وأطيلت الفتحة السابقة لها (كما سقطت الهمزة من مثل: أأمن، مثلا، وأطيلت الفتحة السابقة فأصبحت آمن، وكما سقطت الهمزة وأطيلت العلة السابقة لها في مثل راس وبير وشوم في اللجهات المحلية). فكانت الألف التي نجدها في هذه الصيغ»[٧].

ب - الدراسات التركيبية

إلى جانب اهتمام عبده بالدراسات الصوتية قدم مجموعة من البحوث التركيبية، حاول، من خلالها، استلهام بعض مفاهيم النظرية التوليدية لتحليل جوانب من التركيب في لغة الضاد. وقد استأثرت باهتمامه قضية تركيبية شكلت منطلق دراسات وبحوث تركيبية عديدة في مرحلة السبعينيات، وأعني بذلك قضية الرتبة.

ينتهج عبده في مقارباته خطة منهجية تتسم بعرض التصورات المعروفة في الموضوع، وخلق فرضيات حولها، قبل أن يعود لدحضها، وطرح التصور البديل عنها، وهذا ما يظهر من تحليله للرتبة.

إذا كان اللغات تختلف في ترتيب مكونات جملها، بالنظر إلى موقع الفعل، والفاعل، والمفعول، فإن النظر في تراكيب اللغة العربية يظهر أنها تجيز الأنواع التالية من الترتيب في الجملة «الفعلية»[٨]:

١ - فعل - فاعل - مفعول ← (قرأ الرجل الصحيفة).
٢ - فاعل (مبتدأ) - فعل - مفعول ← (الرجل قرأ الصحيفة).
٣ - فعل - مفعول - فاعل ← (قرأ الصحيفة الرجل).
٤ - مفعول - فعل - فاعل ← (الصحيفة قرأ الرجل).
٥ - مفعول - فاعل - فعل ← (الصحيفة الرجل قرأ).

وإذا كانت العربية تسمح بهذه الإمكانات من الترتيب، فإن الجمل السابقة تبقى «لها بنية داخلية (أو عميقة تحتية) واحدة. وهناك قواعد تحويلية تعيد ترتيب المكونات الثلاثة في البنية الداخلية بطرق تؤدي إلى البنى الخارجية (أو السطحية)، أي ظاهر اللفظ»(٩).

إن معظم اللسانيين الذين تناولوا هذا الموضوع اعتبروا البنية الأصلية للجملة العربية هي: فعل - فاعل - مفعول، ومن هؤلاء الفاسي الفهري وميشال زكريا، وخليل عمايرة. غير أن باحثين آخرين، ومنهم داود عبده يميلون إلى اعتبار الترتيب الأصلي هو: فاعل - فعل - مفعول، وهذا ما سعى عبده إلى البرهنة عليه. حيث اهتم بالحجج التي يقدمها المدافعون عن تصور البنية الداخلية للجملة العربية: **فعل - فاعل - مفعول**. ومما انتهى إليه أن القواعد التحويلية، التي نحتاج إليها، إذا اعتبرنا تلك البنية «تصبح أكثر تعقيدا من جهة وتشمل قاعدة إلزامية (وهي صفة غير مستحبة في القواعد التحويلية) من جهة أخرى»(١٠). ومن أهم الأسباب التي تؤيد اعتبار البنية الداخلية هي: فاعل - فعل - مفعول، في نظره، ما يلي:

١ - أن الفعل مكون جملي واحد:

إن اعتبار البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية: فعل - فاعل - مفعول يعني أن الفعل والمفعول به ليس مكونا جمليا واحدا، فإذا تبين أن هناك ما يدعو إلى اعتبارهما كذلك، فإن الافتراض أن البنية الداخلية هي فعل - فاعل - مفعول ينهار من أساسه(١١).

٢ - الأفعال التي تتعدى بحرف جر:

لاحظ عبده وجود أفعال تتعدى بحرف جر، كما هو معروف، مثل أجاب عن السؤال، **اعترف** بذنبه، **رغب عن** الجائزة، **وافق على** القرار، ... إلخ. وحرف الجر في الأمثلة السابقة يشكل مع الفعل مكونا جمليا واحدا، وهو يختلف اختلافا جذريا عن حرف الجر في مثل: جلس على الكرسي، أو بقي في البيت (لاحظ أنك تستطيع أن تقول: قعد على الكرسي، وقف على الكرسي، نام على الكرسي، ... إلخ. كما تستطيع أن تقول: جلس فوق الكرسي، جلس تحت الكرسي، ... إلخ. ولكنك لا تستطيع أن تقول: قبل على القرار، رفض على القرار، ولا وافق فوق القرار. **ف على** مرتبطة **بـ وافق**، ولكنها ليست مرتبطة **بـ جلس** أو **قعد** أو **نام** أو **وقف**).

فإذا اعتبرنا البنية الداخلية للجملة الفعلية: فعل - فاعل - مفعول فإن أصل الجملة مثل: **وافق الرجل على القرار** يصبح: **وافق على الرجل القرار**، ويعني هذا أننا نحتاج إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول:

وافق على الرجل القرار ←—— وافق الرجل على القرار.

وهذه القاعدة تتصف بصفتين غير مرغوب فيهما: الأولى أنها إلزامية، والثانية أنه لا يحتاج إليها في غير هذا الموضع(١٢).

٣ - الأفعال المساعدة:

يمثل الباحث للأفعال المساعدة بـ: أخذ وراح (أخذ يقرأ، راح يقرأ) وكان وأخواتها، وهي أفعال تشكل مع الفعل الذي يليها مكونا جمليا واحدا. ومن هذا المنطلق إذا تصورنا البنية الداخلية للجملة الفعلية هي فعل - فاعل - مفعول فهذا يعني أن أصل الجملة من قبيل:

٦ - أخذ الرجل يقرأ الصحيفة.

٧ - وكان الرجل يقرأ الصحيفة هو:

٨ - أخذ يقرأ الرجل الصحيفة.

٩ - وكان يقرأ الرجل الصحيفة.

أي أننا بحاجة إلى قاعدة **إلزامية** تنقل الفعل إلى يسار الفاعل (أو الفاعل إلى يمين الفعل) وهي قاعدة لا حاجة إليها. وعلى العكس من ذلك إذا كانت البنية الداخلية هي فاعل - فعل - مفعول فإن كل ما نحتاج إليه هو قاعدة اختيارية تنقل الفعل إلى يمين الفاعل (أو الفاعل إلى يسار الفعل المساعد):

١٠- الرجل أخذ يقرأ **الصحيفة** ← ١١ - أخذ الرجل يقرأ **الصحيفة**.

١٢ - الرجل كان يقرأ **الصحيفة** ← ١٣ - كان الرجل يقرأ **الصحيفة**.

ويبدو في نظر عبده أن المكون القاعدي والقاعدة التي تنقل الفعل دون حرف جر أو الفاعل على يسار الفعل قبل حرف جر، قاعدتان لا يحتاج إليهما إلا في هذين الموقعين. ولكنهما في الحقيقة ليستا قاعدتين منفصلتين عن القاعدة العامة التي تنقل الفعل اختياريا إلى يمين الفاعل (أو الفاعل إلى يسار الفعل). فالقاعدة العامة يمكن صياغتها بطريقة تنطبق على الحالات الثلاث. فسواء أكان الفعل مؤلفا من جزأين (فعل + حرف جر أو فعل مساعد + فعل)، أو من جزء واحد (الفعل + لا شيء)، فإن القاعدة تنص على أن ما ينقل اختياريا إلى يمين الفاعل هو الجزء الأول فقط، أي أول فعل (أو فعل مساعد) يقع إلى يسار الفاعل (أو أن الفاعل ينقل على يسار الجزء الأول):

١٤ - الرجل وافق + على القرار ← ١٥ - وافق الرجل على القرار

١٦ - الرجل أخذ + يقرأ الصحيفة ← ١٧ - أخذ الرجل يقرأ الصحيفة.

١٨ - الرجل يقرأ + (لا شيء) الصحيفة ← ١٩ - يقرأ الرجل الصحيفة[١٣].

٤ - المساواة بين الجملة الاسمية والفعلية:

يشير داود عبده إلى الإجماع الحاصل في كتب النحو على أن المبتدأ يسبق الخبر، وبما أن الأمر كذلك فلماذا يختلف الأمر في جملة مثل:

٢٠ - وصل زيد أو ٢١ - أقرأ زيد الصحيفة؟

ويتساءل: «أليس الأصل في الجملتين السابقتين أن نخبر بالأول عن زيد بأنه وصل وبالثانية عن أنه قرأ الصحيفة، تماما كما أن أصل **هناك رجل**، مثلا هو **رجل هناك**، وأصل **في البيت رجل** هو **رجل في البيت**؟ وكما أن هناك قاعدة تحويلية تنقل المبتدأ إلى نهاية الجملة (أنه نكرة) فكذلك في الجملة «الفعلية» قواعد تنقل عناصرها من موقع إلى آخر لأسباب مختلفة»[١٤].

إن اعتبار الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل (بصرف النظر عن الاسم الذي نطلقه عليه) يجعل الجمل العربية نوعا واحدا يتألف من مبتدأ وخبر، بدل نوعين: اسمية وفعلية. كما أنه يوجد بين بعض الظواهر المتشابهة. فوجوب وقوع المبتدأ بعد الخبر في مثل **وصل رجل** أو **في البيت رجل**، لا يختلف عن وجوب وقوع الفاعل بعد الفعل، في مثل **وصل رجل** فالسبب، في الحالتين أن الاسم نكرة:

رجل { هناك / في البيت / وصل } ⟵ { هناك / في البيت / وصل } رجل

يستنتج داود عبده من خلال ما سبق أن الرأي الشائع حول البنية الداخلية للجملة التي تحتوي على فعل في العربية، وهي فعل - فاعل - مفعول، يقوم على أسس غير ثابتة، وأن هناك من الأدلة ما يكفي لترجيح الرأي الآخر القائل بأن البنية الداخلية هي فاعل - فعل - مفعول[١٥].

ويظهر من تحليل داود عبده، وتوظيفه لبعض المفاهيم مثل: البنية الخارجية، البنية الداخلية، قواعد تحويلية، قواعد اختيارية، قواعد إلزامية... تمثله الصحيح للنظرية التوليدية ولمفاهيمها الموظفة بشكل خاص في النموذجين المعيار والمعيار الموسع.

١ - ١ - ١ - ٢ - ميشال زكريا

تتميز كتابات ميشال زكريا[١٦] بعرضه المفصل للقواعد التوليدية التحويلية والتمثيل لها من معطيات اللغة العربية، ومن أبرز تحليلاته ما تعلق بدراسة الجملة. فقد أشار إلى الأهمية البالغة التي تتخذها إعادة كتابة الجملة في القواعد التوليدية والتحويلية من حيث إنها القاعدة الأساسية التي تنطلق منها بقية القواعد في البنية العميقة. فالجملة من هذه الزاوية، هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد[١٧]، كما أشار إلى مفهوم الجملة عند اللغويين العرب، وقد لخص نظرتهم إليها في التعريف الآتي: «الجملة هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عنها». إن هذا التعريف الذي أورده ابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك، تبناه في دراسته حيث لاحظ صورة مشابهة له عند اللسانيين المعاصرين، من أمثال هاريس[١٨]. وبعد أن عرض زكريا للعلاقة الوثيقة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، انتهى إلى أنها قسم واحد وهو الجملة الفعلية[١٩].

من المسائل التي عالجها زكريا أيضا قضية الرتبة تحت عنوان كبير: «ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة». ومما انتهى إليه أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيبا حرا، بل هو ترتيب محدد بصورة أساسية، ويبرهن على صحة هذا النمط بمجموعة من الحجج[٢٠].

وتقوم مؤلفات الجملة عند زكريا على ركنين: ركن الإسناد، وركن التكملة. أما ركن الإسناد فتبينه القاعدة:

ركن الإسناد ⟵ ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي.

ويستدل على اعتماد قاعدة ركن الإسناد السابقة على القضايا التالية:

١ - ترتيب عناصر الجملة في البنية العميقة.

٢ - العلاقات القائمة بين الفعل وفاعله.

٣ - التقليد اللغوي العربي.

٤ - الركن الحرفي المرتبط بصورة وثيقة بالفعل.

أما ركن التكملة فيتكون من عناصر لا ترتبط مباشرة بالفعل، إنما تعود إلى الجملة كلها. أما الاسم المجرور في ركن التكملة فلا يمكن نقله إلى موقع الابتداء.

كما يصف زكريا البنية العميقة للجملة العربية باستخدام سمات الركن الفعلي بين: زمنه، وتعديته، ولزومه، وما ينتج عنه...[٢١].

ويستخدم سمات أخرى للركن الاسمي تبين: تعريفه وتنكيره، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه...[٢٢].

وقد تحدث زكريا أيضا عن سمات أخرى للحرف العربي، لا تبتعد كثيرا عن معاني حروف الجر في النحو العربي[٢٣].

وفي ختام حديثه عن الجملة تناول موضوع «النعت»، ورأى أنه يعمل عمل الفعل في الجملة[٢٤]، ومثل لذلك بالجمل الآتية:

٥ - الرجل كريم.

٦ - الرجل جالس.

٧ - الرجل مضروب.

٨ - الرجل قتال[٢٥].

يتبدى من خلال هذه الأمثلة، أن المورفامات «كريم» «مضروب» «جالس» «قتال» يشابه عملها عمل الفعل، ودليله على ذلك أنه يظهر التوزيع نفسه الذي يظهره الفعل. إذ بالإمكان، في كل جملة من الجمل السابقة، استبدال النعت بفعل والحصول على جملة أصولية، كما تظهر هذه الجمل:

٩ - الرجل كرُم.
١٠ - الرجل جلس.
١١ - الرجل ضرب.
١٢ - الرجل قتل.

نستنتج من تحليل زكريا لمعطيات اللغة العربية إفادته الواضحة من معطيات النظرية التوليدية، وخصوصا ما سطره تشومسكي في نماذجه الأولى، ويبرز ذلك بشكل جلي في تركيزه على عناصر التحويل، ودراسة البنية المكونية، ومعالجة القواعد الأساس بما فيها قواعد إعادة الكتابة لتنظيم المعطيات التركيبية... وعلى الرغم من التمثل الدقيق لهذه العناصر، فإن زكريا أهمل عناصر أخرى، مما يسمح به عنصر التحويل مثلا[٢٦].

١ - ١ - ٢ - نحو الأحوال:

يمكن أن نمثل لنحو الأحوال في الكتابة التوليدية العربية بما كتبه الخولي محمد علي:

١ - ٢ - ١ - ١ - الخولي محمد علي:

إذا كان داود عبده ضنينا بمصادره التوليدية، فإننا نجد من التوليديين العرب من لا يتوانى في الإعلان عن النموذج التوليدي الذي يؤطر عمله، وهذا ما نجده عند الخولي محمد علي، الذي وجد فرضيات نظرية فيلمور (C. Fillmore)، المعروفة بنحو الأحوال Grammaire des cas، والمطورة عن نظرية تشومسكي في نموذجها الثاني، أكثر ملاءمة للعربية لبساطتها[٢٧].

وتتألف فرضية فيلمور كما عرضها الخولي من خمس قواعد:

١ - الجملة ⟵ (مشروطية) + مساعد + جوهر.

٢ - المشروطية ⟵ روابط خارجية، ويقصد بها الكلمات التي تربط بين هذه الجملة وسابقتها، مثال ذلك قولنا: ولهذا، بناء على ذلك... وتشمل أيضا ظروف الزمان وأدوات الاستفهام وأدوات النفي.

٣ - الجوهر ⟵ فعل + (محور) + (مفعول به غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل).

٤ - المحور ⟵ العبارة الاسمية. ويقصد بها تكوّن من اسم وتوابعه.

٥ - العبارة الاسمية ⟵ حرف جر + (معرف) + اسم + جملة[٢٨].

بالنظر إلى هذه القواعد، نجد أن أهم ما يميز محاولة الخولي هو التعديل الذي أدخله على فرضية فيلمور، وتحديدا على القانون الخامس، بتغيير موقع (جملة) ليصبح بعد «اسم»، ليصير متوافقا مع معطيات اللغة العربية.

فاعتمادا على فرضية فيلمور، والتعديل المقترح، درس الخولي عينة من الجمل العربية حصرها في اثنتين وخمسين جملة، ونمثل هنا بتحليله لجملة:

٦ - ما أجمل البيت.

فقد وصف الخولي هذه الجملة هكذا:

ما + أجمل + البيت.

فاعل + مساعد، فعلية + محور.

ثم حدد للمفردات، اسما كانت أو فعلا أو حرفا أو أداة، سمات معينة[٢٩]، فصاغ ستة وثلاثين قانونا تحويليا[٣٠]، منها:

القانون التحويلي الخامس: (إجباري)، تقديم الفاعل أم المحور.

الوصف التركيبي ←———— : مساعد + فعلية + فاعل أو محور.

التغيير التركيبي ←———— : مساعد + فاعل + أو محور + فعلية.

مثلا يكون + ضحوك + الولد.

يكون + الولد + ضحوك.

ثم تعقب ذلك تحويلات يؤول بواسطتها التركيب إلى: الولد ضحوك. ومن تلك التحويلات، حذف «يكون» وإدخال الحركات.

نتبين من تحليلات الخولي وتعديلاته أنه استطاع أن يكيف الكثير من نظرية فيلمور مع معطيات اللغة العربية، ومع ذلك فإن ما قدمه يبقى من الصعب تعميمه على كل معطيات لغة الضاد.

١ - ١ - ٣ - النظرية الدلالية التصنيفية

١ - ١ - ٣ - ١ - مازن الوعر

اعتمد مازن الوعر النظرية الدلالية التطبيقية التي وضعها والتر كوك (W. Cook) سنة ١٩٧٩ إطارا نظريا. تهدف هذه النظرية إلى تقديم جملة من المعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي للتراكيب. وهي عبارة عن «نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محورا للعمليات الدلالية، وتمكن من معرفة أنواع الفعل من خلال الصفات المميزة له.

في هذا الإطار يفرق بين المميزات الدلالية المرتبطة بالفعل وبين الأدوار التي تحدث مع الاسم. والمميزات الدلالية عمودية وأفقية. وتكون العمودية إما كونية وإما إجرائية وإما حركية. فالمميز [+ كوني] يتطلب دورا دلاليا يعبر عنه بموضوع ثبوتي. أما المميز الدلالي [+ حركي] فيتطلب دورين دلاليين وظيفيين يعبر عنهما بالفاعل والموضوع.

أما أفقيا فيتطلب المميز الدلالي [+ شعوري] دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بالمجرب، بينما يتطلب المميز الدلالي [+ استفادة] دورا وظيفيا يعبر عنه بالمستفيد، ويتطلب المميز الدلالي [+ مكاني] دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بالمكان»[٣١].

استنادا إلى التقسيم السابق تميز النظرية الدلالية التصنيفية عموديا بين ثلاثة أنواع من الأفعال: أفعال كونية، وأفعال إجرائية، وأفعال حركية، وأفقيا بين أربعة أنواع من الأفعال: أفعال أساسية، أفعال شعورية وأفعال استفادة وأفعال ظرفية (مكانية).

أما الأدوار الدلالية الوظيفية المرتبطة بالاسم فهي نوعان: «الأدوار الدلالية السطحية التي تحدث في البنية العميقة والبنية السطحية وجوبا، والأدوار الدلالية المستترة التي تحدث في البنية العميقة، ولكن يمكن أن تحدث في البنية السطحية ويمكنها ألا تحدث»[٣٢].

يرى مازن الوعر أن التراكيب في العربية قسمان: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، وهو تمييز قائم على «وجوه براجماتية - وظيفة دقيقة لتحديد المعنى[٣٣]. كما أن مفهوم المسند (م) والمسند إليه (م إ) والفضلة (ف) تمثل في نظره حجر الأساس في النظرة اللسانية العربية للتراكيب، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات تدعى الإسناد (إس)[٣٤]. إن انتظام هذه الأركان ينتج حاصلا لغويا هو الكلام (ك):

التركيب الفعلي (م...م إ...ف).

التركيب الاسمي (م إ...م...ف).

وتسند الحقيقة النظرية اللسانية العربية إلى مفهوم العامل والمعمول، فتحليل النحاة للتراكيب كان من «وجهة نظر علائقية وذلك لطبيعة العامل والمعمول»[٣٥]. أما الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب فقد أغفلوها ولم يناقشوها «مناقشة مستفيضة، وذلك لأنهم كانوا مهتمين بشكل خاص بالتحليل البنيوي الشكلي للغة العربية»، في حين تركوا أمر الدلالة والوظيفة للبلاغيين «الذين شرحوا بشكل مستفيض وموسع الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية»[٣٦].

وتظهر إفادة الوعر من نظريتي تشومسكي وكوك في عرضه لـ «الافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة أو المقدرة للتركيب العربي»[٣٧]. وفي هذا الإطار يقدم ركنا آخر يمكنه أن يحول التركيب الأساسي في العربية إلى تراكيب مشتقة جديدة، ويسمى هذا الركن الأداة (أد)، ويمكن أن يكون: أداة استفهام، أو أداة نفي، أو أداة شرط... أو نحو ذلك، ولذا تكون القاعدة التالية هي التي تولد التراكيب الأساسية في اللغة العربية:

ك ⟵ أد - إس

ويتمثل الإسناد (إس في التركيبين: الفعلي والاسمي، ويضيف تركيبا آخر إلى التركيبين الاسمي والفعلي، هو التركيب الكوني، في نحو: زيد شاعر، زيد في المكتبة، زيد هنا. ويتألف من:

[إس ....إم .... م (X)]

فالمقولة «X» قد تكون اسما أو صفة أو جارا أو مجرورا أو ظرفا، وشرط هذا التركيب أن يحذف الفعل (يكون منه وجوبا، إلا إذا كان في الزمن الماضي (كان) أو في الزمن المستقبل

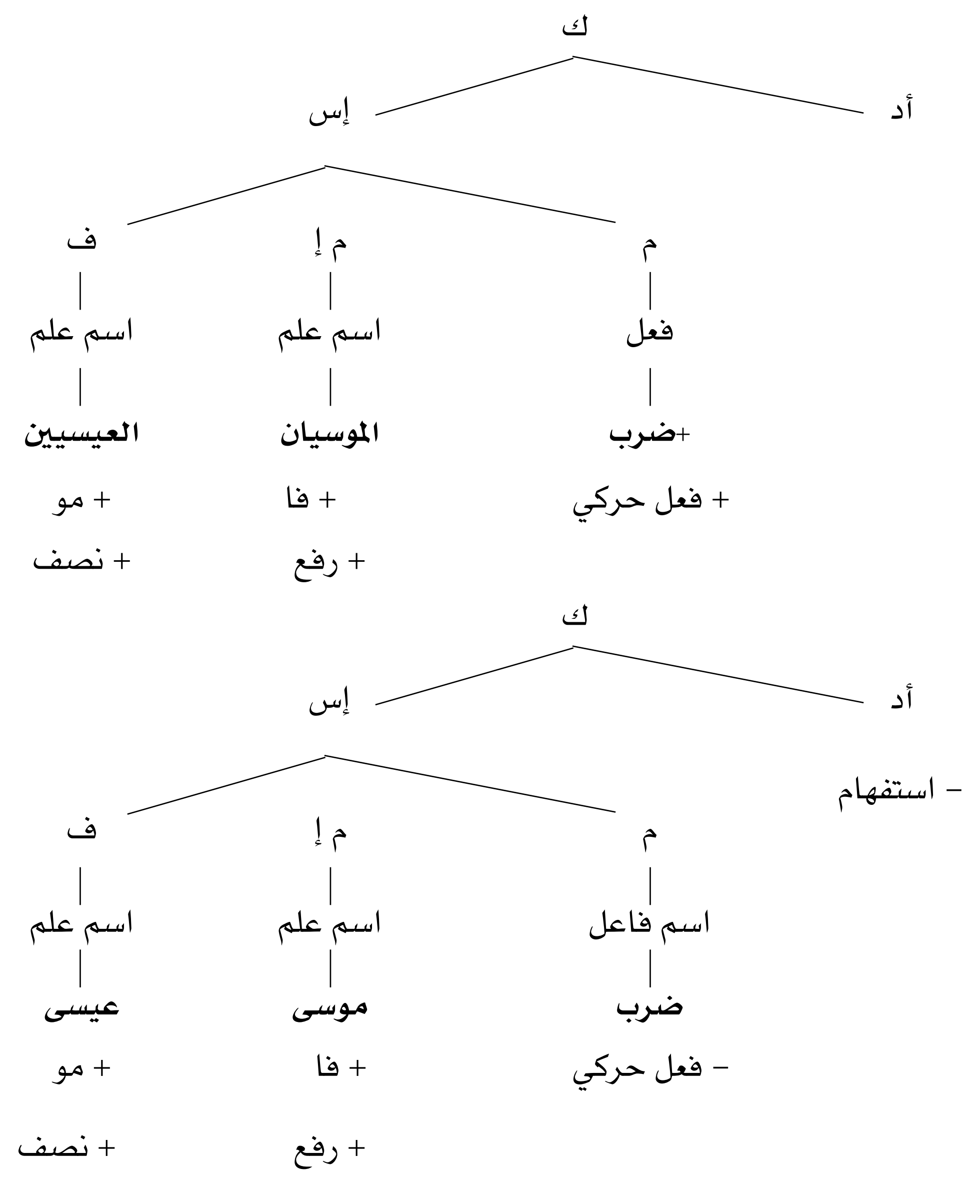
([سيكون]) (٣٨)، والتقدير في الأمثلة السابقة: زيد يكون (هو) شاعر، زيد يكون (هو) في المكتبة، زيد يكون (هو) هنا.

ويعلن الوعر أنه سيصف البنية العميقة (المقدرة) للتركيب العربي مستخدما الأدوار الدلالية التي اقترحها كوك في منهجه الدلالي التصنيف، وهي: فاعل (فا)، مجرب (مج)، مستفيد (مس)، مكان (مك)، موضوع (مو). بالإضافة إلى استخدامه الحركات الإعرابية: رفع، نصب، جر، فبتطبيق المنهج المذكور على التركيبين:

١ - ضرب الموسيان العيسيين.

٢ - أضارب موسى عيسى؟

ستكون البنية العميقة والسطحية لهذين التركيبين كما هي عليه في الشكلين:



من القضايا الأساسية الأخرى التي عالجها الوعر في إطار هذا التصور، قضية التقديم والتأخير في التراكيب العربية: الفعلية والاسمية والكونية.

يبين التركيب الفعلي أن الحركة التحويلية للفضلة (ف) حركة مسموح بها، إلى يمين الفعل أو إلى يساره، ضمن نطاق الإسناد (إس) مع الاحتفاظ بوظيفتها الدلالية وحركتها الإعرابية كما في الأمثلة التالية:

٣ - ضرب زيد أخاه.

٤ - ضرب أخاه زيد.

٥ - أخاه ضرب زيد.

غير أن هذه الحركة تصبح ممتنعة إذا تخلل التركيب لبسا دلاليا، أو أنتجت تركيبا غير نحوي. أما الحركة التحويلية للفاعل فغير مسموح بها؛ لأن الفعل والفاعل، في رأيه يشكلان «وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها». وهذه الوحدة وكل من: الجار والمجرور، والتابع والمتبوع، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه، تعد مركبات متلازمة، تندرج تحت مبدأ عام هو ما يسميه الوعر «مبدأ المقولة المتلازمة»، هذا المبدأ الذي ينص على وجوب أن تنقل القاعدة التحويلية المتلازمة برمتها .أما الحركة التحويلية في هذه البنيات الجملية الاسمية ذات الخبر الفعلي (م إ - م - م إ - ف)، كما هو الحال في:

٦ - زيد ضرب عمرا.

وذات الخبر الاسمي (م إ - م إ - م)؛ نحو:

٧ - زيد أبوه شاعر.

فتكون ضمن تركيب الخبر، حيث يقال في الأول:

٨ - زيد عمرا ضرب.

وفي الثاني:

٩ - زيد شاعر أبوه.

فما يتعلق بالتراكيب، فإن الذي يتحرك فيها هو الخبر أيضا، كما يظهر في الجملة: شاعر زيد.

والبنية العميقة للتركيب الكوني: **شاعر زيد**.

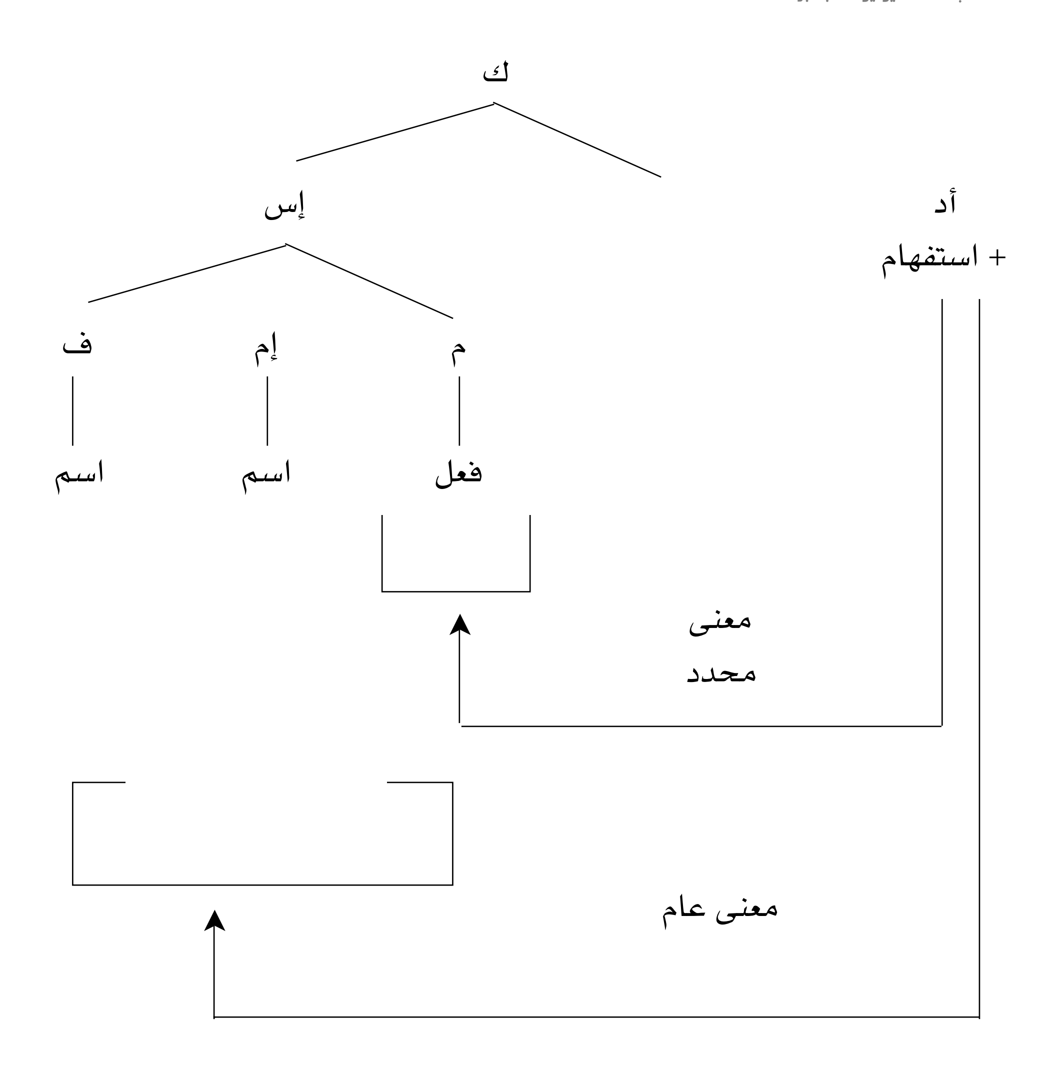
هي: «يكون» «هو» شاعر زيد.

إلى جانب القضايا المتحدث عنها آنفا عالج الوعر التراكيب الاستفهامية بقسميها:

أ - **التصديقي**: الذي يحدث بواسطة «الهمزة» و«هل».

ب - **والتصوري**: الذي يكون بأدوات الاستفهام الأخرى.

فالدور الذي تقوم به أدوات الاستفهام هو أنها تغير التركيب الأساسي إلى تركيب مشتق، كما يظهر الشكل:



يوضح هذا الشكل، من خلال البنية العميقة، الدور الدلالي الذي تقوم به أداة الاستفهام، حيث يظهر أن أدوات الاستفهام تؤدي دورين دلاليين:

أ - تحول المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق.

ب - تحدد الدور الدلالي للركن اللغوي المستفهم عنه، سواء أكان فعلا أم اسما، ومن كل ذلك يخلص الوعر إلى أن «أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل، ولها وظيفة دلالية بحتة»[٣٩].

يتحدث الباحث بعد ذلك عن الاستفهام التصديقي، فيذكر أن العربية تستعمل أداتين تحويليتين للتعبير عنه، هما: «الهمزة» و«هل»، ويذكر الصفات النحوية التي تشترك فيها هاتان الأداتان والصفات التي تختلفان فيها. أما في ما يخص الاستفهام التصوري، الذي يحدث بأدوات أخرى، مثل: متى، أين، كيف، ماذا...، فيقترح لهما وضعين:

١ - وضع: م إ، ويتحقق في التركيب الاسمي، نحو: من جاء؟ والكوني: من في الدار؟ فالركن الاستفهامي يقع تحت المستوى «م إ»، وبهذا لا تكون حركة تحويلية لصياغة التركيب الاستفهامي.

٢ - وضع: ف، ويقع في مواضع مختلفة تحت المستوى «إس»، ثم ينتقل إلى المستوى «+استفهام»، ومثاله: من ضرب زيد؟[٤٠].

هذه مجمل اقتراحات مازن الوعر في إطار نموذج النظرية الدلالية التصنيفية كما أطرتها أعمال اللساني والتر كوك، ويظهر، من تتبعنا لاقتراحاته وتحليلاته، أنه حاول أن يوائم بين كثير من جوانب هذه النظرة ومعطيات اللغة العربية، ومع ذلك فإن بعض عناصر التحليل (الحذف، الزيادة...) التي تسمح بها نظرية الدلالة التصنيفية تبقى غائبة في تحليلات الوعر[٤١].

ننتهي من عرضنا للمحاولات الجزئية في الكتابة التوليدية العربية إلى أن بعضها يفتقر إلى الشروط الإبيستمولوجية لصياغة القواعد، كما هو معمول به في النظرية التوليدية. ونجمل أهم الإشكالات المطروحة في:

- عدم تحليل معطيات اللغة العربية تحليلا ضافيا.
- غياب الشمولية.
- التعامل مع المعطيات بانتقائية واضحة.
- تمثل الظواهر المدروسة بشكل سطحي.
- عدم تبني النموذج في كليته والاقتصار على مكون من مكوناته (المكون التحويلي أو البنية المكونية).

٢ - ١ - المحاولات الشمولية

إن أهم ممثل للمحاولات الشمولية في الكتابة اللسانية التوليدية العربية هو عبدالقادر الفاسي الفهري. ونعتبره كذلك لعدة اعتبارات يمكن أن نجملها في ما يلي:

أولا: طرح الفاسي الفهري قضايا تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، وذلك بالانخراط في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي، والتوليدي منه بشكل خاص.

ثانيا: انطلق من وعي إبيستمولوجي يحرك البحث ويدفعه إلى تقدم الدرس اللساني، عربيه وغربيه، ويتمثل في ضرورة الفصل بين صنفين من اللسانيات: لسانيات ظواهر؛ تفرز خصائص أنحاء اللغات الطبيعية، ولسانيات محاور تؤرخ لمنجزات الدرس النحوي القديم بتوظيف آليات نظرية وتحليلية ناضجة إبيستمولوجيا، حتى إذا طرحت قضايا معينة لا تصاغ وفق مفاهيم واستدلالات القدماء، وإنما تطرح بجهاز استدلالي يستوفي شروط المعايير العلمية الكامنة في التنظير اللساني الحديث.

ثالثا : وضعه لبرنامج عمل في الخطاب اللساني العربي يتجاوز الكلام المكرور أو الأيدلوجي للتدقيق في قضايا تتوزع على قطاعات معرفية متبادلة (علم اللغة، علم الاجتماع اللغوي، اللسانيات التطبيقية، علم النفس اللغوي...)، وتكمن الخطوط العريضة لهذا البرنامج في ما يلي:

- بناء نماذج آلية وحاسوبية لإدراك اللغة واستعمالها تسترشد بالنماذج النفسية في إطار إدراك آليات اكتساب اللغة وتعلمها.
- التأريخ للنحو العربي القديم بتوظيف منهجية المحاور التي وظفها هولطن.
- استثمار نتائج اللسانيات النظرية في قضايا تدريس اللغة العربية.

وقد انخرط الباحث عبر مشاريعه العلمية في بناء أوصاف دقيقة لظواهر من اللغة العربية (صرفا، وتركيبا، ومعجما، ودلالة). ولم يكتف بالبحث في قضايا اللغة العربية اللسانية، بل أثار قضايا تهم التخطيط اللغوي والتوظيف الحاسوبي للغة العربية.

إن متابعة دقيقة لما راكمته أبحاث الفاسي الفهري تبين أن معظم القضايا التي أثارها جاءت مواكبة لتطورات الدرس التوليدي، وأيضا للقضايا التركيبية والصرفية والمعجمية التي شغلت الباحثين المنخرطين فيه، ومن ذلك:

أ - الانشغال بمسألة الرتبة، من خلال النظرية الموسعة التي اقترحها تشومسكي في أواسط السبعينيات: الرتبة الأصلية: **فا ف مف، النقل، التبئير، التفكيك، بنية المركب الاسمي**.

ب - قضايا الربط والضمائر التي شغلت برنامج الربط العاملي الذي اقترحه تشومسكي سنة ١٩٨١.

جـ - البحث عن اطرادات في المعجم العربي بناء على مسلمات نظرية تهدف إلى الدفاع عن كون المعجم ليس مجاله الخصائص الفرادية غير المتنبأ بها، وإنما هو مجال لبناء تعميمات واكتشاف اطرادات تحتاج إلى نماذج نظرية واضحة، ومن ثم فإن الانشغال بتركيب وصرف الصيغ في اللغة العربية (البناء للمفعول، والمطاوعة والتعدي ...) يعد مدخلا لاستخلاص وفهم آليات اشتغال المعجم.

د - دافع الفاسي الفهري انطلاقا من **برنامج المبادئ والوسائط** المقترح في أواسط الثمانينيات من لدن تشومسكي على جعل اللسانيات ذات طبيعة مقارنة؛ ذلك أن فهم خصائص لغة معينة لا يتم إلا بفهم خصائص لغات أخرى لاستخلاص ما تشترك فيه اللغات، ومن ثم فإن كتاب البناء الموازي يعد تعميقا لقضايا أثيرت في الأبحاث السابقة كالرتبة والضمائر والبناء للمفعول..وذلك من منطلق الوصول إلى عمق الكفاية التفسيرية لهذه الظواهر والتي تسمح بها نظرية الربط العاملي.

هـ - يلاحظ المتتبع للأبحاث الأخيرة للفاسي الفهري وجود قضايا أخرى أولاها اهتماما خاصا، وهي قضايا ذات طبيعة معجمية، فالمعجم بالنسبة إليه لا يأخذ دلالة إلا داخل التركيب؛ ذلك أن مبادئ، وقيود وتعميمات التركيب قادرة على تقييد المعجم والكشف عن

الجانب الاطرادي فيه، وهذا ما تبينه دراسات من قبيل: تركيب الأحداث، التشجير والتعدي، المعجم المولد... إلخ.

إن تأصيل دراسات من هذا القبيل يجعل الدرس اللساني ينزاح عن المقاربات القاموسية للمعجم التي تكرس النظرة اللااطرادية له كفضاء للظواهر غير القياسية، نحو تأصيل منظور جديد يجعل قضايا المعجميات مندمجة مع قضايا التركيب والصرف والدلالة. فالاهتمام ينبغي أن ينصب على المعجم الذهني؛ لأن فهم آليات اشتغال المعرفة المعجمية جزء من فهم اشتغال المعرفة اللغوية في الذهن البشري.

لا يمكن أن يخفى على المتتبع لتطورات النظرية التوليدية أهمية النموذج الذي تشتغل عليه حاليا وهو البرنامج الأدنوي أو النظرية الأدنوية، وهو البرنامج الذي نجد له تطبيقات عملية على اللغة العربية عند الفاسي الفهري.

هذه بعض الملاحظات عن المشروع اللساني للفاسي الفهري تكشف عن أهميته وجدوى البحث فيه. غير أن المتابعة الدقيقة لكل جزئياته تتطلب بحثا مستقلا. لذلك سنقتصر على قضية أساس يمكن أن نستشف من خلالها خصوصيات تلقي اللسانيات التوليدية عند الفاسي الفهري، وهي قضية الرتبة.

١ - ٢ - ١ - قضية الرتبة في البحث التوليدي

يأتي اهتمام التوليديين بقضية الرتبة ضمن قضايا أخرى؛ ذلك أن فهم هذه الظاهرة التركيبية يشكل مفتاحا أو مدخلا لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية. وتكمن أهمية هذه الظاهرة، في إطار البرنامج التوليدي، في كونها المدخل لمعالجة مجموعة من القضايا، ومن أهمها:

- إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية.
- إشكال الضمائر والمتصلات، بما فيها ظاهرة التطابق، وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سماتها تبعا لترتيب المكونات داخل الجملة.
- إشكال النقل؛ ذلك أن التركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها يمكننا من فهم آليات اشتقاق الرتب الممكنة عبر قواعد وقيود على انطباق القواعد.
- يجرنا البحث عن الرتبة بين المكونات في الجملة، استنادا إلى مفهوم شجري معين يعتبر الفعل رأسا له مخصص (الفاعل)، وفضلة اختياريا أو إجباريا (لازم أو متعد)، إلى البحث عن إمكانات التوازي بين الرتبة التي تسند إلى مكونات الجملة، والرتبة داخل المركب الاسمي أو الحدي.

لهذه الاعتبارات انشغل التوليديون ببحث قضية الرتبة، وفي هذا الإطار يأتي اهتمام تشومسكي بالبحث عن رتبة أصلية في اللغة الإنجليزية، وقد قادته نتائج البحث التي قام بها إلى اعتبار اللغة الإنجليزية من نمط:

فا ف مف

ويستند تشومسكي في القول بأصلية هذه الرتبة إلى قاعدة مقولية يراها صالحة لتأصيل الرتبة في جميع اللغات، ويصوغها على هذا النحو:

ج ←—— م. س صرفة م. ف

بموجب هذه القاعدة يذهب تشومسكي إلى أن كل اللغات من نمط فا ف مف. بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين ينكر وجود لغات من نمط آخر، ومن ذلك رتبة **ف فا مف**، كما هو الشأن بالنسبة إلى اللغة العربية؛ إلا أن تشومسكي لا يستدل على موقفه ذلك، بحسب ما ذهب إليه الفاسي الفهري[٤٢].

وعلى عكس ما ذهب إليه تشومسكي يعتبر الفاسي الفهري اللغة العربية من نمط **ف فا مف**، وهذا ما حاول الاستدلال عليه. غير أن هذا الاستدلال عرف تغييرات متلاحقة جاءت نتيجة لتغيرات النماذج التوليدية وتطوير آليات استدلالاتها، ويمكن أن نميز في كتابات الفاسي الفهري بين ثلاثة مواقف أساسية، عبرت عنها كتبه: «اللسانيات واللغة العربية»، و«البناء الموازي»، و«المقارنة والتخطيط»، على التوالي.

١ - ٢ - ١ - ١ - رتبة ف فا مف

قدم الفاسي الفهري معالجة لقضية الرتبة في اللغة العربية في كتابه «اللسانيات واللغة العربية»، وهي مقاربة مبنية على أساسيات البرنامج التوليدي، وبخاصة النحو المعجمي الوظيفي.

يرى الفاسي الفهري - خلافا لما ذهب إليه تشومسكي - أن الرتبة في اللغة العربية من نمط: ف فا مف١ مف٢. وهي الرتبة التي تعبر عنها الجمل الآتية:

١ - جاء الولد. ٢ - أكل عمرو تفاحة. ٣ - أعطى زيد عمرا هدية.

وللاستدلال على أصل هذه الرتبة يوظف الباحث تقنية الحجج المستخدمة في اللسانيات التوليدية مع تبريرها، وهي حجج من داخل اللغة، ومن ذلك[٤٣]:

- أن هذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلا متعديا، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول.

عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز، مثل:

٤ - ضرب عيسى موسى. ٥ - ضرب موسى عيسى.

فعيسى فاعل بالضرورة في الجملة (٤)، وموسى فاعل بالضرورة في الجملة (٥).

- بعض القيود على الإضمار، فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظا كما في (٦) وإما رتبة كما في (٧).

٦ - ابتلى إبراهيمَ ربُّه. ٧ - دخل مكتبه زيد

فإن تأخر عن الضمير في الرتبة واللفظ لم يجز:

٨ - ابتلى ربُّه إبراهيمَ.

فإن صح قيد النحاة على الإضمار، وجب أن تكون الرتبة الأصلية كما ذكر.

- ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا إذا تقدم الفاعل عليه، أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد:

٩ - جاء الأولاد. ١٠ - الأولاد جاءوا. ١١ - جاءوا الأولاد.

وينتهي الفاسي الفهري من كل ذلك إلى القول: «إن مثل هذه المعطيات يمكن أن يساهم في بناء الحجة على أن العربية من نمط ف فا مف»[٤٤].

أما في ما يخص الجمل الاسمية التي لا يكون فيها المسند فعلا، فإنه يفترض فيها رابطا مقدرا هو «كان»، إن هذا الرابط مزود بسمة الجهة والزمن، والمركب الاسمي بعده فاعل، وليس مبتدأ كما نجد في تفسير بعض النحاة.

يهدف الفاسي الفهري من خلال هذا الافتراض إلى التوحيد بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية، ويردهما إلى بنية عميقة واحدة. وهذا ما يسميه «الافتراض الرابطي»، ويعني به «أن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة (أو رابطية)، مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة»[٤٥]، كما في الجمل التالية:

١٢ - كان في الدار رجل. ١٣ - كان الرجال مجتمعين.

١٤ - كان حسين ملكا. ١٥ - كان زيد في الدار.

وفي إطار هذا التصور عرض لما يصطلح عليه التبئير (Focalisation) أو الموضعة (Topicalisation)، وهو «عملية صورية تُنقل بمقتضاها مقولة كبرى (major category) كالمركبات الاسمية أو الحرفية، أو الوصفية... إلخ، من مكان داخلي (داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج)، أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة»[٤٦].

جً ←—— «بؤ» جَ

ويمثل لذلك بالأمثلة التالية:

١٦ - إياك نعبد. ١٧ - الله أدعو.

١٨ - في الدار وجدته. ١٩ - غدا سنلتقي.

٢٠ - أميتا كان؟ ٢١ - أما عن زيد فحدث ولا حرج.

من خصوصيات التبئير أن العنصر المبأر لا يترك أثرا ضميريا في موقفه السابق (داخل ج)، ويحتفظ بإعرابه الذي كان قد أسند إليه في ذلك الموقع.

إن عملية النقل تخضع لقيود استمد الباحث بعضها من تحليلات النحاة المرتبطة بأدوات الصدارة، واتكأ في بعضها الآخر على مبادئ اقترحها تشومسكي، ومن ذلك «التتابع السلكي» (successive cyclicity) الذي اقترحه تشومسكي سنة ١٩٧٣، ويتم بموجبه النقل من المكان

المصدر وفق تسلسل ينتهي إلى المكان الهدف، ومبدأ التحتية (subjacency).

إذا أخذنا الجملة التالية:

٢٢ - من تريد أن أضرب؟

فإن التحويل الذي طرأ عليها هكذا:

٢٣ - تريد أن أضرب من.

٢٤ - تريد من أن أضرب.

٢٥ - من تريد أن أضرب.

أما التغيير الذي يحدث محليا بعد الفعل معيدا ترتيب الفضلات فهو ما يسميه الزحلقة أو الخفق، كما يظهر من الجمل التالية:

٢٦ - ضرب زيدٌ الولدَ. **٢٧ - ضرب الولدَ زيدٌ.**

٢٨ - جاء البارحة كثير من الرجال. **٢٩ - جاء كثير من الرجال البارحة**

٣٠ - جاء كثير البارحة من الرجال. **٣١ - كم تظن أن زيدا تزوج من النساء؟**

٣٢ -كم تظن من النساء أن زيدا تزوج؟

وينتهي الفهري من تحليله إلى أن الخفق لا يؤثر بشكل يذكر في الصورة المنطقية للجمل، ولذلك يمكن اعتباره قاعدة أسلوبية لا تحويلية.

كما يعالج أيضا ضمن قضية الرتبة ظاهرة التفكيك (Dislocation)، والتفكيك باعتبار الجهة نوعان:

- تفكيك إلى يمين الجملة
- تفكيك إلى يسارها.

كما يظهر في الجملتين على التوالي:

٣٣ - زيد ضربته. **٣٤ - ضربته زيد.**

إن البنى التفكيكية، شأنها شأن البنى التبئيرية، تولد في الأنحاء التوليدية، الأولى عن طريق تحويل نقل، بحيث ينقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي، ويترك مكانه أثرا ضميريا، غير أن روس (١٩٦٧) لاحظ أن التفكيك، خلافا للتبئير، لا يخضع لقيود الجزيرة الميمية التي اقترحها؛ كما توضح الأمثلة:

٣٥ - زيد لقيت الرجل الذي انتقد أباه. **٣٦ - زيد هل تعرف من انتقده؟**

٣٧ - زيد رأيت عمرا الذي ضربه.

لقد اقترح روس (١٩٦٧) أن تصنف التحويلات إلى: قواعد باترة، كالتبئير، حيث لا نجد أثرا بارزا، وقواعد ناسخة كالتفكيك، حيث نجد نسخة أو أثرا ضميريا للمقولة المتنقلة، والنوع الأول يخضع للقيود على التحويلات، أما النوع الثاني فلا يخضع لها[٤٧].

وقد بين الفاسي الفهري أن المقاربة التحويلية للتفكيك غير لائقة لأسباب عديدة، ولذلك من الضروري وجود قواعد مقولية من قبيل:

[جً ⟵ «بؤ» جَ]

لتوليد البنى السابقة بدءا في البنية العميقة.

من القضايا الأساسية الأخرى التي يتناولها الفهري في إطار الرتبة موضوع الاشتغال، ومن الأسئلة التي حاول الإجابة عنها: هل الاشتغال تفكيك أم تبئير؟

أول ملاحظة يسوقها في الموضوع أن الاشتغال لم يعد أسلوبا مستعملا في العربية الحالية، وأن النحاة اعتبروا بنى الابتداء والتقديم والاشتغال بنى مختلفة اعتمادا على مقاييس عاملية محضة. ثم عرض لخصائص الاشتغال عند النحاة، فوجد أنه يماثل التبئير من وجوه، ويماثل التفكيك من وجوه أخرى. كما حدد أهم خصائص الاشتغال كما وردت عند النحاة[٤٨].

على أساس هذه المعطيات يستدل الفاسي الفهري على أن الرتبة الأصل في اللغة العربية هي **ف فا مف** بافتراض وجود رابطة في الجمل الاسمية، وافتراض قواعد للتفكيك والتبئير والزحلقة والخفق في بنى أخرى، وهي افتراضات مؤسسة تركيبيا ودلاليا وليست ذات قيمة تفسيرية فقط، بل ذات قيمة وصفية كذلك، لأنها تقدم وصفا أمثل للغة العربية، وتربطها بمثيلاتها من اللغات الطبيعية[٤٩].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفهري أفاد كثيرا من معطيات القدماء في مواضع كثيرة، من ذلك مثلا حديثه: عن التسوير، والمراقبة الوظيفية، وقيود التبئير، والبرهنة على صحة كل رتبة من نمط **ف فا مف**. كما نشير إلى أنه أعاد النظر في كثير من المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتكييفها مع مرونة النسق في العربية.كما راجع بعض الثوابت في النحو العربي، كالتمييز بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية، ليثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية هي بنية الجملة الفعلية، وهي من نمط «**ف فا مف**»، وهو التصور الذي حاول أن يبرهن عليه بمبادئ النظرية التوليدية [كالتبئير، والخفق، والتفكيك، وظاهرة الاشتغال، والربط الإحالي، والمراقبة الوظيفية، والمراقبة العائدية]، والهدف من كل ذلك هو التأكيد أن اللغة العربية لغة طبيعية؛ لأن معطياتها لا تختلف عن اللغة الإنجليزية، وهذا ما سنناقشه في حينه.

١ - ٢ - ١ - ٢ التوسيط: التطابق وازدواجية الرتبة

أ - مقدمات أساسية

يقوم كتاب الفاسي الفهري (البناء الموازي) ضمنيا على مسلمة أساسية وهي مسلمة التوسيط الواحد، ومفاد هذه الفكرة أن اللغات تختلف بالنظر إلى إمكان وجود تركيب معين أو غيابه تبعا للقيمة التي يأخذها وسيط معين في اللغة، وهي قيمة إما موجبة وإما سالبة. ويمكن التمثيل لذلك بوسيط إسقاط ضم؛ فإذا أمكن أن نقول في اللغة العربية:

- أكلوا.

فإنه من غير الممكن أن نقول في اللغة الفرنسية:

- mangent.

دون إظهار الفاعل. والسبب في ذلك أن العربية يمكن أن تستغني عن الفاعل الضميري أو غير الضميري؛ لأن صرفته التطابقية تسوغ ظهور مقولة فارغة، وهي «ضم» تسد مسد الفاعل، وهذا ما لا يمكن للغة الفرنسية أو الإنجليزية أن تقوم به. المسلمة الضمنية في هذا الاستدلال أن اللغة لا تمنح إلا قيمة واحدة لوسيط معين.

باعتماد هذه المنطلقات الجديدة في التحليل حاول الفاسي الفهري مراجعة التصور الذي أطر عمله في «اللسانيات واللغة العربية»، والذي يستند إلى تصور وجود رتبة أصلية (ف فا مف). في هذا الإطار لاحظ أن المركبات الضميرية - كما حددتها نظرية الربط العاملي - تزكي ما ذهب إليه سابقا، إذ إن تأويل الضمائر يخضع لترتيب «ف مف١ مف٢» سواء أكانت الضمائر متصلة أو مزيجا من المتصلات والمنفصلات، كما يظهر في الجملتين «أ» و«ب» على التوالي:

٣٨ - **أعطيتنيه.**

٣٩ - **أعطيتني إياه.**

إن الضمائر المتصلة ضمائر يتم نقلها من موقعها الأصلي لتدمج في الفعل، وبذلك تقدم وقائع الاتصال الدليل على أصلية رتبة «ف فا مف» [٥٠]. ما الجديد إذن، الذي يقدمه في إطار «مبدإ التوسيط»؟

خصص الفهري الفصل الثالث من كتاب «البناء الموازي» للحديث عن: التطابق، والاتصال الضميري، والمبهمات، وقد لاحظ أن دراسة ظواهر التطابق والدور الذي تلعبه علاماته تظل فقيرة، وليست هناك نظرية شاملة ومقنعة للتطابق، وهو ما دفعه إلى تقديم بعض العناصر الأساسية في سبيل بناء هذه النظرية، وكذلك إلى تقديم تحليل للتطابق في العربية، مع التركيز على التطابق بين المركب الاسمي والحمل، علما أن نسق الضمائر يتفاعل مع نسق التطابق، ولا يمكن دراسة واحد منهما في معزل عن الآخر، بل إن عددا من الثغرات في النسقين، وعددا من الأسئلة الحرجة يمكن الإجابة عنها عندما يدرس النسقان دراسة موازية، وهذا ما يمكن من الوصول إلى تمثل أمثل للتطابق[٥١].

إن المقاربة التي يقدمها الباحث للتطابق كثيرة وغنية لذلك سنهتم، تحديدا، بالدور الذي يلعبه التطابق في الرتبة.

يبني الفاسي الفهري تصوره على التمييز «بين نمطين شجريين أساسيين من التطابق: التطابق بين الرأس والمخصص (Spec-head agreement)، والتطابق بين الرأس والفضلة

(Head-comp agreement)، فهذان النمطان يظهران عادة في سياقات مختلفة، وفق وجودهما في الجمل أو في المركبات، إلا أن هذين النمطين يظهران معا في التراكيب المبهمة، ويكون رأس المركب محققا للمشترك بين علامتيهما»[٥٢].

لاشك في أن هذا سيخلق مشاكل كثيرة تحتم وضع افتراضات لتجاوزها، وهذا ما حاول الوصول إليه. ومن الافتراضات التي يضعها:

- اعتبار الضمائر المتصلة أو المربوطة، وعلامات التطابق منتمية إلى طبقة طبيعية واحدة هي طبقة العناصر الصرفية (أو الوظيفية) الاسمية. إلا أن هذه العناصر تختلف بالنظر إلى الإحالية. فإذا كان العنصر إحاليا فإنه يولد رأسا للمركب الحدي. وإذا كان غير إحالي، فإنه يولد تحت ص، في المركب الصرفي (أو بصفة أكثر دقة تحت تط في ص). وهكذا فإن إحالية الشكل أو عدمها تنتج عن افتراض التوليد تحت صرفة أو أخرى. وبهذا الافتراض، يمكن رصد الطبيعة المزدوجة (أو الاشتراك) للشكل الواحد[٥٣].

ويرى الفاسي الفهري أن «المتصلات وعلامات التطابق أشكال مربوطة صرفيا، بمعنى أنها لا تستعمل بذاتها. وعلى هذا الأساس، فإن قيود السلامة الصرفية تضطرها إلى الاندماج أو الاتصال بعماد تلتصق به. وقد تتيح قاعدة انتقال رأس إلى رأس أن تتصل هذه اللواصق أو المربوطات بكلمة أخرى - ثم إن هذه الأشكال مكونة من سمات «الشخص، العدد، الجنس، ... إلخ». فبعض المجموعات من السمات تجتمع فيها جميع سمات الضمير (كالشخص والعدد). وبعض هذه الأشكال لا يجتمع فيها ذلك. فهناك مجموعة من السمات تجعل التطابق بمنزلة اسم يتلقى إعرابا، ويخضع للمصفاة الإعرابية، بينما هناك مجموعات من السمات لا تكتمل اسميتها، فلا تتلقى إعرابا. لنسم هذا وسيط اسمية التطابق. فهذا الوسيط له انعكاس مباشر على الرتبة، ويمكن اعتبار اسمية التطابق خاصية محددة للغات **فا ف مف**، بينما عدم اسمية **تط** هي خاصية محددة للغات **ف فا مف**»[٥٤]. فكيف يوظف الافتراضات السابقة في تحليله للرتبة؟

ب. وسيط الإحالية

لنأخذ الجملتين التاليتين:

٤٠ - جاءت.

٤١ - جاءت البنات.

نلاحظ أن [-ت] في الجملة (٤٠) هي ضمير متصل يحمل سمات الشخص والعدد والجنس، أما في الجملة ٤١ فإنها محدودة في سمة الجنس (مؤنث). من الأسئلة التي تطرح بناء على هذه الملاحظات:

- ما هي طبيعة الاشتراك، وكيف يمكن رصده؟
- هل الاشتراك محدود في الغالب(ة)؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يفترض الفاسي أن كل أشكال اللواصق يمكن أن تكون ملتبسة، ويرمز إلى كل منها بـ **تط**. ويرى أن الالتباس في **تط** يمكن إرجاعه إلى كون الضمائر المربوطة وعلامات التطابق تنتمي إلى الطبقة النحوية الطبيعية نفسها، أي طبقة العناصر الاسمية في الصرفة التي دلل عليها بـ **تط**، وبذلك يجعل الاختيار الآتي مسؤولا عن تحديد الاشتراك:

يكون تط إحاليا أو غير إحالي(٥٥).

وللتوضيح أكثر يفترض أن تط يولد في نوعين من المواقع:

أ - تحت إسقاط ص في الجملة (وتحديدا تحت تط في ص).

ب - تحت الإسقاط الصرفي في المركب الاسمي التقليدي، الذي أعاد تحليله كمركب حدي، والإسقاط الحدي هو حد (D)، كما هو عند أبني (١٩٨٧) Abney(٥٦).

على هذا الأساس «إذا كانت تط مولدة تحت الحد، في المركب الحدي، فإن لها قدرة على «إشباع» (saturate) الموقع الداخلي «المفتوح» داخل المركب الحدي، عن طريق الربط، إذا ما اتبعنا نظرية هيكنبوتم (١٩٨٥) Higginbutham في إشباع الأدوار الدلالية، أو «تحريرها» (discharge). فالمركب الحدي المشبع هو عبارة محلية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المركب الحدي الذي يحوي تط يسند إليه دور محوري، بموجب المقياس المحوري، ونتيجة لهذا، فإن تط في المركب الحدي (الذي يعتبر ضميرا مربوطا يمكن أن يشبع المواقع المحورية في الحمول، أما إذا ولد تط تحت الصرفة، فإنه لا يكون إحاليا. فإذا افترضنا أن الوسم الإعرابي لا يقع إلا في إسقاطات المقولات المعجمية، فإن كون تط يسند إليه دور محوري ينتج كذلك عن المقياس المحوري»(٥٧).

إن هذا التفريق السياقي الوظيفي للإحالية من شأنه أن يقدم رصدا للفرق بين تط في (٤٠) و(٤١). ففي الجملة (٤٠) تولد تط تحت المركب الحدي. أما في الجملة (٤١) فهي مولدة تحت صرفة الجملة (في تط رأس الجملة).

خلاصة التحليل السابق أن تط في العربية قد يكون إما [+إحالي] أو [-إحالي]. وفي كلتا الحالتين فإن تط لاصقة مربوطة. ونتيجة لذلك، فإن شروط السلامة الصرفية تشترط اتصال تط بكلمة أخرى «إذا كانت تط تحت حد، فإنه يتصل العمل فيه (ح، س، ف...) أما إذا كانت تحت ص، فإنه يتصل بالفعل الذي انتقل إلى ص (وكذلك بالزمن هناك). ويتم الاتصال بقاعدة «انقل رأس - إلى - رأس»»(٥٨).

ويظهر الاختلاف بين اللغات بالنسبة إلى إحالية تط حيث لاحظ أن بعض اللغات ليس لها **تط** إحالي كالإنجليزية مثلا، بينما نجده في اللغة العربية. وبما أن الفرق بين اللغتين لا يمكن أن يعزى إلى مضمون المركب الاسمي (أو الحدي) في كل لغة، فإن الفاسي الفهري يقترح أن يكون وسيط الإحالية هو ما يجب أن يسوي بوجود أو عدم وجود قاعدة للاتصال. فإذا كانت

العربية تتوافر على هذه القاعدة فإن الإنجليزية ليست كذلك. وتبعا لوسيط الإحالية يقدم تصنيفا للغات كما يلي:

أ: [-إحالي]: الإنجليزية، الفرنسي، الإيطالية، ... إلخ.

ب: [+إحالي]: الإيرلندية، الولس، البربرية، ... إلخ.

ج: [+ إحالي]: العربية الفصيحة،... إلخ.

ج - وسيط الاسمية

إن التمييز بين اللغات اعتمادا على وسيط الإحالية لا يمكن أن يحل كل الإشكالات المطروحة، ومن ذلك: لماذا سنجد الالتباس في الغائب(ة) المفرد(ة)؟ وعليه وجب التمييز بين صنفين من تط غير الإحالي أو صنفين من العلامات، كما لاحظنا سابقا بالنسبة إلى الجملتين السابقتين.

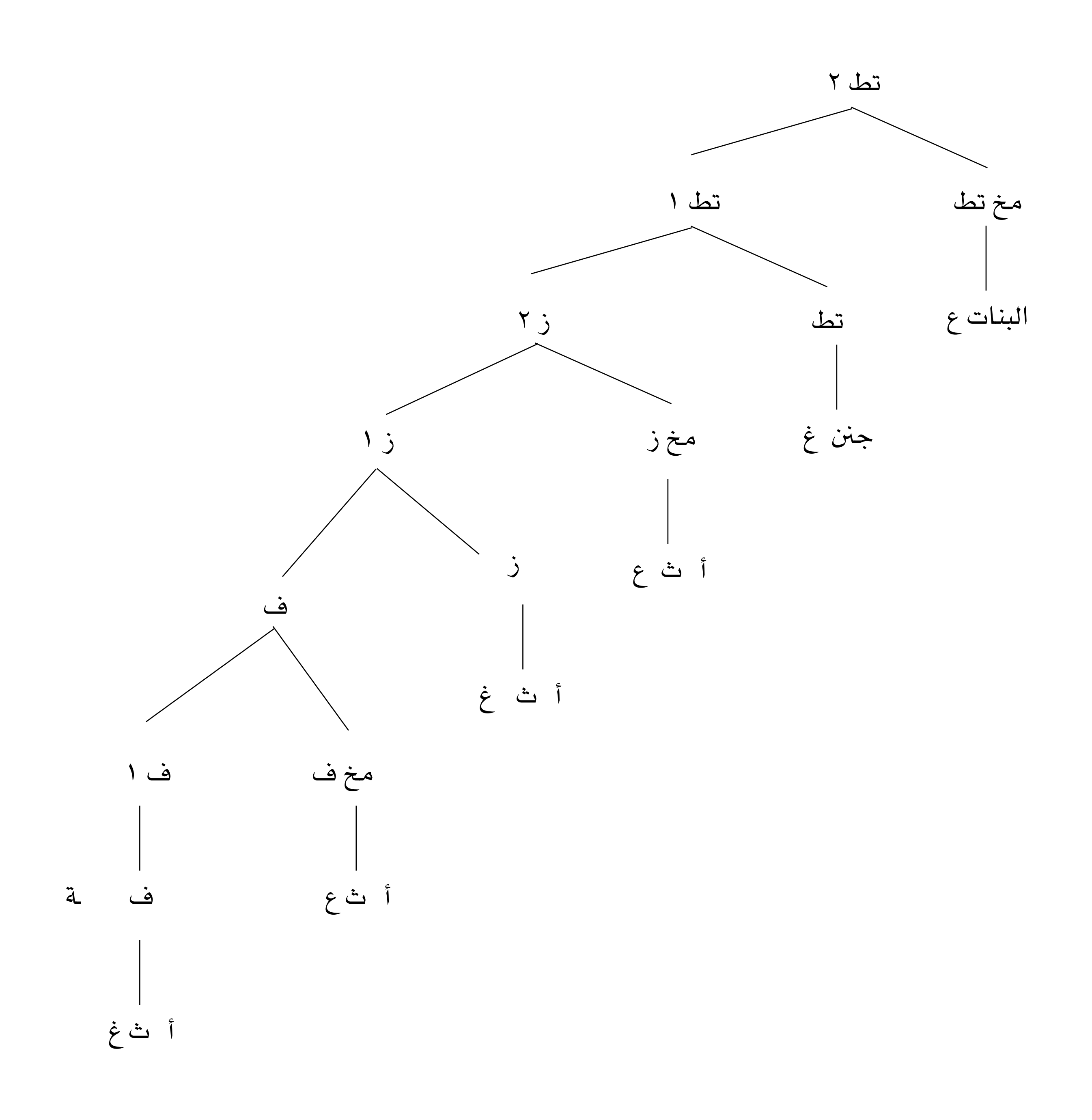
إن [- ت] في الجملة الأولى لها كل السمات التي توجد في الضمائر، ولذلك من المعقول اعتبارها بمنزلة «أسماء» (أو ضمائر)، في حين لا يمكن أن تكون العلامات الأخرى كذلك؛ لأن اسميتها لا تكتمل بوجود سمة أو سمتين. بناء على هاتين الملاحظتين يفترض الفاسي الفهري أن العلامات التي تكتمل اسميتها تتلقى (أو تطلب) إعرابا، بينما العلامات غير الاسمية لا تتلقى إعرابا. وعلى هذا الأساس نلاحظ ارتباطا بين اكتمال الاسمية في تط وتطلب الإعراب، وهو ما يمثله التضايف التالي:

«إذا كان تط اسميا، فإن تط يتلقى إعرابا»، هذا التضايف (Correlation)، هو حالة خاصة، من دون شك، للمصفاة الإعرابية التي تحتم أن يتلقى كل اسم إعرابا[٥٩].

بعد هذه التوضيحات الضرورية يعود الفاسي الفهري إلى نوع التطابق بين المخصص والرأس في الجمل الفعلية، فإذا كانت كل الأشكال ملتبسة، كما يقترح، فإن ما يتنبأ به هو أن هذا التطابق ممكن في العربية، ولكن شريطة ألا يمنعه مانع.إذا كان الأمر كذلك، فإن الجملة: «البنات جئن» يمكن أن تؤخذ على أنها تمثل التطابق بين المخصص والرأس:

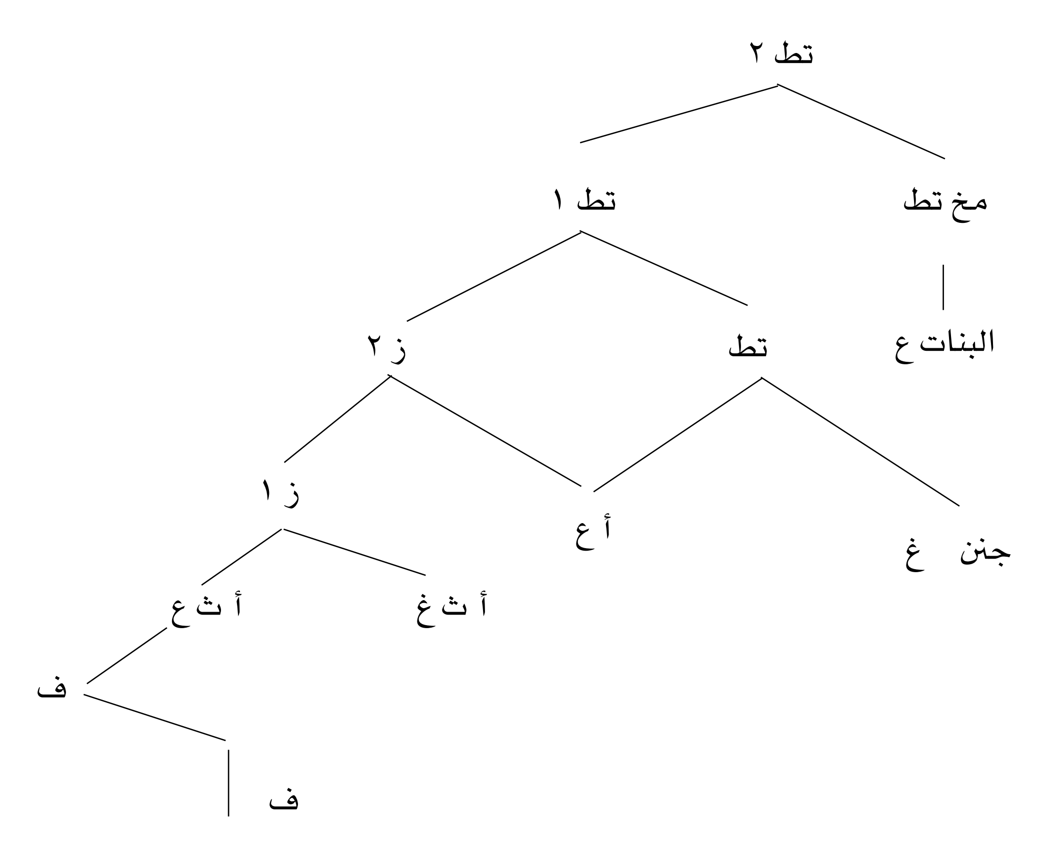
يبين هذا الوسيط مسوغات تنقل المركب الاسمي إلى مخصص تط في البنى فا - ف، إذا كان م.س الفاعل يستطيع تلقي الإعراب في بنية ف - فا، ثم يكشف عن الأسباب التي توجب اختلاف الإنجليزية عن العربية في هذا الصدد، ولماذا لا توجد في الإنجليزية رتبة ف - فا، إلى جانب رتبة فا - ف. وتجدر الإشارة إلى أنه في المقاربة التي يقترحها الفاسي الفهري، ترتبط اسمية التطابق بإسناد الإعراب، وعن المتطلبات الإعرابية تنتج الرتبة[٦٠].

اعتمادا على الملاحظات السابقة كيف علل الفاسي الفهري تمييزه بين بنية ف - فا وبنية فا - ف؟


تط ٢
مخ تط
تط ١
البنات ع
تط
ز ٢
جنن غ
مخ ز
ز ١
أ ث ع
ز
ف
أ ث غ
مخ ف
ف ١
أ ث ع
ف
ة
أ ث غ

أولا - بنية ف - فا

لنلاحظ البنية الآتية:



في هذا التحليل ينتقل **ف** إلى ز، ثم إلى **تط**، ويصعد المركب الاسمي الفاعل من مخصص **ف** إلى مخصص ز، ويرسو هناك؛ والسؤال الذي يجب أن يطرح هو: كيف يتلقى بها المركب الاسمي الفاعل الرفع؟

يفترض الفاسي أن يكون ز مسندا للرفع إلى **م. س** الموجود في مخصص ز، وإما أن يسند **تط** الإعراب إلى **م. س** هناك، مع تفضيل الحل الأول[٦١].

ويرجع أسباب هذا التفضيل إلى سببين اثنين:

أ - التطابق ليس اسميا ولا يمكن أن «يتحمل» الإعراب ويسنده بعد ذلك.

ب - لو أسند **تط** الإعراب هنا يكون مسندا له بصفة «استثنائية»، أي غير اعتيادية؛ لأن الإسناد الاعتيادي يكون بالعمل مباشرة في المركب الاسمي، كما يعمل ز فيه، وإنما يعمل عند تخطي حد الإسقاط الأقصى ز٢، وهو ما يتعارف عليه بالوسم الإعرابي الاستثنائي (Exceptional Case Marking) الذي يبقى حلا أقل طبيعية من الحل الذي لا يلجأ إلى هذه الآلية الاستثنائية[٦٢].

ثانيا - بنية فا ف مف

يمثل الفاسي الفهري لهذه الرتبة بالجملة:

٤٣ - البنات جئن.

إن الرتبة في هذه البنية مرتبطة باسمية **تط**؛ حيث يلاحظ وجود ارتباط بين اكتمال الاسمية في **تط** وتطلب الإعراب. وهو ما يمثله التضايف التالي:

إذا كان **تط** اسميا، فإن **تط** يتلقى إعرابا، وهذا التضايف (Correlation) هو حالة خاصة، دون شك، للمصفاة الإعرابية التي تحتم أن يتلقى كل اسم إعرابا(٦٣).

إن صحة التضايف السابق يعني أن الإعراب المسند بواسطة **ز** يمتصه **تط**، وإلا فإن الناتج تصفيه المصفاة الإعرابية. فإذا كان هذا صحيحا، فإن ز لن يسند الإعراب ثانية إلى **م. س** في مخصص ز، لأنه «أفرغ» إعرابه. وهذا يضطر **م. س** إلى الانتقال إلى موقع يتلقى فيه إعرابا. والموقع هو مخصص **تط**، يتلقى فيه الإعراب من **تط** الذي عمل فيه بصفة اعتيادية. والملاحظ بحسب الفاسي الفهري أن الترتيب ليس مهما في عملية إسناد الإعراب. لنفترض أن **ز** أسندت أولا الإعراب إلى الفاعل **م. س** في مخصص ز، فإن **تط** يسطح بدون إعراب، لأنه ليس هناك مصدر آخر يمكن أن يتلقى منه الإعراب إذا أفرغت ز إعرابها في م.س، وعليه تكون البنية غير سليمة، فلا غرابة ألا يتوارد التطابق الاسمي والمركب الاسمي الفاعل بعد الفعل، وأن يؤدي تواردهما إلى تركيب لاحن كما في:

٤٤ - جئن البنات.

ويرجع لحن هذا التركيب إلى فرضية سابقة يعتبر الفاسي الفهري بموجبها كل الأشكال المربوطة ملتبسة، وبذلك أصبح في التركيب السابق تطابق اسمي. فإذا كان **تط** إحاليا، فإن البنية تكون لاحنة بموجب المقياس المحوري، وإذا كان **تط** غير إحالي فإن البنية تكون لاحنة كذلك، لكن لحنها يعود إلى المصفاة الإعرابية.

والخلاصة التي ينتهي إليها من تحليله السابق يمكن أن نختزلها في نقطتين:

أ - البنى ف - فا تظهر مع تط غير الاسمي.

ب - البنى فا - ف تظهر مع تط الاسمي.

وبناء على ذلك، فإن **تط** يمتص الإعراب الذي يسنده **ز** في الرتبة **فا - ف**، مما يضطر المركب الاسمي الفاعل إلى الانتقال إلى مخصص **تط** لتلقي الإعراب منه، لكن الأمر ليس كذلك في الرتبة **ف - فا**، التي لا يظهر فيها تط الاسمي. وبذلك فالرتبتان معا تنتجان بحسب نمط **تط**(٦٤).

إن منطق التحليل في نظر الفاسي الفهري أن العربية لها **تط** اسمي و**تط** غير اسمي، أما الإنجليزية فلها **تط** اسمي فقط، ومن غير المحتمل أن يكون وسيط الاسمية مؤديا إلى وجود

قاعدة تركيبية أو عدم وجودها، ومن المعقول أن يربط هذا الأخير بالخصائص الداخلية لنظام العلامات، بمعنى أن الوسيط مرتبط بما يوجد من علامات في اللغة. فالإنجليزية اختارت العلامات الاسمية فقط؛ بينما العربية اختارتهما معا، والإيرلندية اختارت العلامات غير الاسمية فقط[٦٥]. فما هي، إذن، نتائج البحث المقدم أعلاه؟

يعتبر الفاسي الفهري تحليله السابق ذا نتيجة مباشرة بالنسبة إلى نظرية الرتبة، وما يتبناه هو أن نمطية اللغات ستستغل وسيط اسمية **تط** محددا أنماطا ثلاثا للغات.

أ - اللغات ذات الرتبة **فا ف** فقط، مثل الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية، ولها تط اسمي فقط.

ب - اللغات المزدوجة الرتبة، ولها تط اسمي وغير اسمي، ومثالها العربية الفصيحة.

ت - اللغات ذات الرتبة **ف - فا** فقط، وليس لها تط اسمي، مثل الإيرلندية[٦٦].

وينتهي من تصوراته واقتراحاته السابقة إلى أن مقاربته لا تسلم بوجود نمط واحد من اللغات ف - فا، كما أنها لا تسلم بوجود نمط واحد من اللغات فا - ف. وبذلك فالرتبة في العربية يمكن أن تعتبر فا - ف، إضافة إلى كونها ف - فا[٦٧].

ثالثا - نحو تنميط متعدد

شكلت مرحلة التسعينيات من القرن المنصرم مرحلة أساسية في تدقيق البحث في مكون الوسائط داخل البرنامج التوليدي. وعلى أساس التغييرات الجديدة التي أدخلها تشومسكي على هذا المكون (الوسائط) ظهرت مقاربات جديدة لكثير من القضايا. وفي هذا الإطار يأتي كتاب الفاسي الفهري (المعجمة والتوسيط) ليقدم تصورات جديدة لم يكن بالإمكان رصدها من قبل. إن المقاربة الجديدة تسمح بإمكان توسيط متعدد القيم، بمعنى أن الوسيط نفسه يمكن أن يأخذ قيما متعددة داخل اللغة وفي تراكيب متعددة. على ضوء هذا المعطى لم يعد التنميط في اللسانيات المعاصرة ينبني على مقاربة فرادية بين اللغات الطبيعية، ولا على تصنيف اللغات إلى أسر وطبقات اعتمادا على أسس القرابة التاريخية، كما كان سائدا في اللسانيات المقارنة، خصوصا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، بل أصبح يرتكز على «التوسيط».

إن «التوسيط» برنامج لساني ترجع أصوله التاريخية إلى أعمال فون همبولت وورمان ياكبسون، ويهدف هذا البرنامج إلى رصد الكليات الجوهرية المميزة للغات الطبيعية. وقد طورت النظرية التوليدية هذا البرنامج بالبحث في مضمون الفرق بين الملكة اللغوية المحددة بيولوجيا، بصفتها ملكة خاصة بالنوع البشري، والملكة الخاصة بلغة بعينها، ولذلك فإن اللسانيات التوليدية تميز بين النحو الكلي (Grammar Universal)، وهو مجموع المبادئ الكلية التي تحدد القدرة اللغوية، والنحو الخاص الذي يعتمد على تثبيت قيم الوسائط التي يتيحها النحو الكلي[٦٨].

إن مناقشة الفاسي الفهري لمفهوم التوسيط يمكن رصدها من خلال التساؤلات التالية:

أ - هل هناك تلاؤم بين قيم الوسائط في كل اللغات الطبيعية؟

ب - هل ينبغي أن تحصر التوسيط في مكون معين من مكونات اللغة؟

ج - هل يمكن أن تكون قيم التوسيط متعددة في اللغة نفسها؟

بالنسبة إلى الإشكالية الأولى، أوضح ريدزي Rizz، الذي اشتغل على الإيطالية، أن هناك تلازما بين إمكان الاستغناء عن الفاعل وإمكان قلب الفاعل بالنسبة إلى رتبة الفعل(٦٩).

أما بالنسبة إلى الإشكالية الثانية فمفادها أن التوسيط ينبغي أن يحصر في المقولات الوظيفية الصرفية، أو ما يسمى كذلك بالمقولات النحوية، أي التطابق والزمن والجهة والبناء والحد، ولا يتعداها إلى المقولات المعجمية مثل الفعل والاسم والحرف وغيرها(٧٠).

لقد ركز الفاسي الفهري تحديدا على الإشكالية الثالثة المتعلقة بوحدة قيم التوسيط أو تعددها في اللغة الواحدة، واقترح تصورا تعدديا يفترض أن اللغة الواحدة «لا تختار بالضرورة قيمة واحدة بالنسبة إلى الوسيط نفسه، أو بمعنى آخر، أن كل لغة يمكن أن توجد فيها لغات، بل أحيانا جميع اللغات»(٧١). ويبرر موقفه ذلك بتعدد الرتب الممكنة للفعل والفاعل والمفعول في اللغة العربية التي تتيح جميع الإمكانات المنطقية التي يسمح بها التركيب الحسابي لهذه المكونات الثلاثة، كما يفهم من سلامة التراكيب التالية:

٤٥ - **أكل زيد تفاحة.**

٤٦ - **أكل تفاح زيد.**

٤٧ - **زيد أكل تفاحة.**

٤٨ - **زيد تفاحة أكل.**

٤٩ - **تفاحة زيد أكل.**

٥٠ - **تفاحة أكل زيد.**

إن كون الجملة (٤٥) هي الرتبة المحايدة أو غير المخصصة ذريعيا (Paragmatically un-marked) بتعبير الفاسي الفهري(٧٢)، لا يمنع من اعتبار الرتب الأخرى ممكنة مبدئيا في اللغة العربية؛ وعليه فإن كل توسيط لرتبة مكونات الجمل في اللغات الطبيعية ينبغي أن يكون قادرا على رصد إمكان تعدد هذه الرتب في اللغة الواحدة. ومن هذا المنطلق يشكك الفاسي الفهري في المقترحات النظرية التي قدمت في الأدبيات اللسانية المعاصرة، والتي تهدف إلى رصد رتبة الفعل بالنسبة إلى الفاعل مثل مقترح ترافيس (١٩٨٤)، الذي يقول بتوسيط هذه الرتبة بناء على توسيط اتجاه إسناد الإعراب ومقترح مكلوسكي (١٩٩٠) وروفري (١٩٩٠) القاضي بتوسيط هذه الرتبة على أساس توسيط وجود مخصص للفعل المتصرف ومقترح أوحلا (١٩٨٨)، الذي يقول بتوسيط الانتقاء الصرفي(٧٣).

باعتماد ما سبق يظهر أن الفاسي الفهري طور موقفه بخصوص الرتبة من القول برتبة أصلية في اللغة العربية إلى القول برتبة مزدوجة لينتهي إلى القول بالتنميط المتعدد، ويعتبر موقفه هذا نابعا:

أولا: من تتبعه الدقيق لمسار النموذج التوليدي.

ثانيا: من إدراكه العميق للطروحات التوليدية المختلفة وتحليلها تحليلا نقديا يقوم على اختيار ما هو ممكن وإبعاد ما هو غير ممكن. وبذلك تتأتى الشمولية لبحوث الفاسي الفهري.

تلكم، إذن، بعض القضايا التي استأثرت باهتمام الكتابة التوليدية العربية، جزئيا كانت أم شمولية، ولنا أن نتساءل بعد كل ما أسلفناه: ما هو الجديد الذي قدمته هذه الكتابة للغة العربية؟

ما حدود الاتصال والانفصال بينها وبين التراث النحوي العربي؟

ما درجة مساهمتها في تطوير النظرية التوليدية؟

هل يمكن أن تؤدي تفسيرات التوليديين العرب إلى نحو جديد بديل عن النحو العربي؟

هل جاءت تحليلات التوليديين منسجمة ومتكاملة في وسائلها المنهجية وأصولها النظرية؟...

لا مراء أن الإجابة عن هذه التساؤلات وعن غيرها، من شأنها أن تكشف بشكل جلي عن أهم خصوصيات الكتابة اللسانية التوليدية العربية وهو ما نسعى إليه.

٢ - إشكالات التلقي في الكتابة التوليدية العربية

لقد أضحى التكامل والتداخل تقليدا علميا يطبع مسيرة العلوم في العصر الحديث، ولم تكن البحوث اللسانية، والتوليدية منها بشكل خاص، بمنأى عن هذا التقليد، بل كانت معنية به بشكل أكبر؛ لأن النمذجة اللسانية تفرض خصوصيات لسانية لا يمكن الاهتداء إليها إلا بالاستعانة بالتطور الحاصل في مجالات معرفية أخرى. وقد ساعد على هذا التكامل «التطور الداخلي للسانيات نفسها، التي بلغت مستوى من النضج جعل منها علما لا يقل أهمية ودقة عن العلوم الطبيعية. ولم يكن ليحصل هذا النضج لولا المراجعة التي قامت بها اللسانيات للأسس التي نهجت عليها»[٧٤]. وعليه يكون التراكم أحد الشروط الأساسية لتقدم البحث اللساني وبلوغه النمذجة.

لقد أولى تشومسكي أهمية هذا التكامل وضرورته في تقدم المعرفة اللسانية وصياغة نماذج لسانية تتسم بالدقة والوضوح، يشهد على ذلك اهتمامه بالبحوث الرياضية[٧٥]، والبحوث الحاسوبية، ويؤكد تشومسكي (١٩٨٦) هذا الاتصال معتبرا نسق القواعد الذي يشكل بنية النموذج التوليدي التحويلي، نسقا تضبطه النظرية الحاسوبية.

كما يعتبر النظرية اللسانية التي يقترحها مماثلة للنظرية الحاسوبية التي يقترحها مار Mar والعاملون معه[٧٦]، كما تتميز النظرية التوليدية بتبني تشومسكي للأسلوب الغليلي في البحث،

إذ لا يمكن تطوير مفهوم دال للغة بوصفها موضوع بحث عقلاني، إلا على أساس التجريد الضارب في العمق، واتباع أسلوب غليلي في البحث[٧٧].

ويفسر هذا الاهتمام بالأهداف التي تروم اللسانيات التوليدية بلوغها، والتي تجعل منها نظرية متميزة عن غيرها من النظريات الأخرى، وذلك من جهتين على الأقل:

١ - أنها نظرية تتبنى مفهوما عقلانيا للمعرفة العلمية، يقوم على ضرورة انتقاد النظريات التي يبنيها العالم في ميدان تخصصه، وذلك بمواجهتها مع التجريب. وهذه هي الطريق الوحيدة نحو التقدم العلمي، إذ المطلوب هو إبطال النظريات وليس البرهنة على صحتها أو إثباتها، وهذا ملمح إبيستمولوجي في النظرية التوليدية.

٢ - أنها نظرية لا تعتني باللغة، وإنما بالنحو، «أي بالآلة الصورية التي تمكن من توليد عدد لا محدود من المتواليات التي تنتمي إلى لغة بشرية معينة. فلم تعد مسألة البحث في اللغات مسألة خروج بـ «أفكار» عن طبيعة هذه اللغات، بل إن مضمون العمل التنظيري أصبح يقتضي بناء آلة ونماذج صورية، تنسب إليها خصائص تجريبية، بل يفترض فيها أن تكون ملبية للحاجة التجريبية، إذ «تحاكي» خصائص اللغات البشرية، وتمثل بنية «العضو الذهني» الذي يتم بواسطته اللغو. وعاد ضمن البحث اللساني البحث في الخصائص الصورية لهذه الآلات الكافية لوصف اللغات الطبيعية»[٧٨].

وعلاوة على اهتمام تشومسكي بجانب التكامل والتداخل بين القطاعات المعرفية، أولى اهتماما خاصا للتكامل بين بحوث اللسانيين، فمستويات اللغة متشعبة يصعب الإلمام بها إلماما يحقق الدقة المطلوبة، ولذلك فإن اللساني الذي يتوق إلى بلوغ الصورنة يجب أن يركز على هذا الجانب.

باعتبار ما سبق فإن النظرية التوليدية تسير في اتجاهين مختلفين:

- أولهما عمودي قائم على مراعاة العلائق الممكنة بينها وبين بعض النظريات العلمية مما يساهم في تحقيق النمذجة اللسانية.

- وثانيهما أفقي يراعي التكامل بين المستويات اللسانية.

قصدنا من الإشارات السابقة التنبيه إلى بعض خصوصيات النظرية التوليدية، وعليه فإن كل حديث عن كتابة توليدية عربية يقتضي بالضرورة اختيار مدى توفق اللسانيين التوليديين العرب في إدراك تلك الخصوصيات، ومدى وعيهم بأهميتها. للإجابة عن هذه التساؤلات سنركز بشكل أساس على بعض المنطلقات المنهجية في الكتابة التوليدية العربية.

٢ - ١ - الكتابة اللسانية التوليدية والإشكال المنهجي

إن الالتزام بالجانب المنهجي في مجال المعارف الإنسانية أمر ضروري لأنه يهيئ أرضا صلبة يمكن الوقوف عليها للمساهمة بشكل فعال في تحقيق الأهداف المنشودة، فهل التزمت الكتابة التوليدية العربية بهذا الجانب؟

٢ - ١ - ١ - الكتابة التوليدية العربية تراكم أم طفرة؟

يفضي النظر في البحوث والدراسات اللغوية في الغرب إلى أن تطورها قائم على التراكم والتجاوز، ذلك أن «التراكم المعرفي في حقل اللغة يستوجب التفكير في مختلف الأنظار للفحص والاختبار. وهو يدعو إلى إنشاء منهج للمعايرة، يتخذ كيفيات البحث في اللغة موضوعا ويجعل من نقدها هدفا، حتى إذا التأمت عناصره في بناء وانشقت اختبرت قدرته على تمييز ما قد يصدق من النظريات اللسانية وينجح»[٧٩].

إن ظهور اللسانيات التوليدية في الغرب لم يكن طفرة، بل كان حصيلة تطور طبيعي وتلقائي أفضت إليه تراكمات أعمال فلسفية ومنطقية ولسانية يغطي قسم منها ما يقارب ثلاثة قرون؛ شكلت أعمال نحاة القرون الوسطى، والنحو العام المعقلن لبور رويال، واللسانيات الديكارتية، واللسانيات المقارنة، واللسانيات البنيوية، أهم سماتها البارزة، وكان الشغل الشاغل لتشومسكي «هو تحديد طبيعة هذا «الرأسمال الفكري» المتراكم في المرحلة التي سبقت المرحلة المعاصرة، وتثمين قيمة هذه المساهمة، ووسائل استثمارها لتطوير دراسة اللغة»[٨٠].

لقد شكلت تلك المساهمات أهم منطلقات النظرية التوليدية، وأهم مصادرها التاريخية، غير أن هذا لا يعني أن تشومسكي ظل أسير ذلك «الرأسمال الفكري»، بل سعى إلى وضع أهداف محددة لنظرية تستلهم وتستثمر من مبادئ التوجهات السابقة ما ينسجم مع التصور الجديد، وتدحض ما يتعارض معه.

حاصل الأمر أن اللسانيات التوليدية كانت نتيجة طبيعية لتراكمات لغوية مهدت الطريق لتشومسكي، وفسحت له في المجال لاختبار أنظار سابقة كشف تاريخ البحث اللغوي عن عدم إجرائيتها. وعلى هذا الأساس يكون التراكم أساسا من أسس البحث اللساني السليم. وباعتبار ما سبق فإننا نتساءل: هل توفر هذا التراكم للكتابة التوليدية العربية؟ وهل وعى التوليديون العرب أهمية هذا التراكم ودلالته؟

إذا كانت الثقافة العربية قد تعرفت على أهم اتجاهات البحث اللغوي التي سادت في الغرب منذ المراحل الأولى من عصر النهضة، فإنها لم تستطع إفراز بحوث تضاهي نظيرتها في الغرب، وقد ارتبط ذلك بظروف قومية وحضارية بالأساس، كما أن الثقافة العربية لم تفرز اتجاها بنيويا يحمل كل مقومات هذا الاتجاه وخصوصياته كما هي عليه في الغرب، فقد ظل الاتجاه البنيوي في الثقافة العربية أسير أعمال النحاة وتحليلاتهم على الرغم من سعي البنيويين العرب لتجاوزها والبحث عن بدائل لها[٨١]. لهذه الاعتبارات ولأخرى غيرها فإن الحديث عن اتجاه توليدي في الثقافة العربية يبقى مفتقدا الشروط الحضارية والتاريخية (التراكم) التي على أساسها ظهر الاتجاه التوليدي في الغرب. وبذلك يمكن أن نقول إن ظهور اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية كان

طفرة، مما يجعل هذا الاتجاه مفتقدا الأسس التي يفرضها تطور الاتجاهات اللسانية؛ وكل ذلك يعبر عن خور في المنهج.

لقد تنبه أحد الباحثين إلى هذا الخلل المنهجي، فتساءل: «هل الحكمة أن نبدأ - نحن العرب - بما انتهى إليه الغرب في هذا الميدان لنقول إننا التحقنا بالغرب، وأننا نسايره؟ هل من الصواب أن نؤلف بادئ ذي بدء في نحو الحالات الذي لم يظهر في أمريكا إلا سنة ١٩٦٦ فقط بمقال Fillmore (...)، والحالة أننا لم نمر كما مروا من مراحل لغوية دقيقة هيأت نحو الحالات هذا؟ هل من الحكمة نشر دراسات حول النحو التوليد التطبيقي الذي رأى النور أول ما رآه في حوالي ١٩٦٢؛ ونحن بعد مفتقرون إلى المؤلفات التي عنها تمخض هذا التيار؟ أم هل من الصواب أن نصنف في النحو التوليدي الذي لم يظهر في أمريكا إلا سنة ١٩٥٧ (...)، بعد أن هيأت ظهوره تيارات لغوية أخرى مازال ميدان التأليف العربي لا يعرف عنها إلا النزر القليل، الذي لا يفيد؟»[٨٢].

إن صاحب هذا النص يبني تساؤلاته على تصور واضح يقوم على افتقاد الثقافة العربية أسسا منهجية سليمة توصل بالتدريج إلى البحث اللساني المتوخى. وهنا مكمن الاختلاف بين التأليف في اتجاه لساني معين، وبين التطور التدريجي القائم على أسس منهجية صلبة. إن ما يرمي إليه الباحث ليس صعوبة النحو التوليدي، أو استحالة تقديمه للقارئ العربي، ولكن مرامه أن البحث اللغوي مبني على تراكمات تستمد فاعليتها من اختلاف النظريات وبلوغها مرحلة العلم الشاذ بتعبير توماس كون الذي يقوم إلى العلم الثوري والذي يؤسس بدوره لمرحلة جديدة، ومن ثم تكون النتائج مبنية على أسس ذات قيمة نظرية وعملية تراعي حصيلة الدراسات السابقة وتطوراتها، فتكون النظريات اللسانية بذلك مبنية على إبيستمولوجيا جدلية بتعبير جوليا كريستيفا[٨٣]، وهذا ما يوضحه الراجي أكثر بقوله: «إنه من الحكمة أن نبدأ من النقطة التي منها انطلقوا لنرسي هذا العلم الذي نريده عصريا متطورا على أسسه الطبيعية السليمة. لاشك في أن النقطة التي بدأوا منها هي قواعد دير Port Royal التي وضعها سنة ١٦٦٠ الراهبان Lancelot & Arnold، والتي تعرف بـ «القواعد اللغوية العامة والمعللة تعليلا عقليا». لا يخامرني شك في أننا إن بدأنا من هنا ثم تدرجنا مع التيارات والمذاهب التي تلاحقت دون انقطاع ما بين ١٦٦٠ و١٩٧٧، نفهمها حق الفهم أولا، ثم نعرب مصطلحاتها بعد ذلك مطبقين ما يمكن تطبيقه منها على لغتنا، وذلك بوضع الأمثلة الملائمة لكل قاعدة أصبحنا قادرين على مسايرة كل ما يجد في علم اللغة بجميع فروعه، ونحن - مع ذلك - مطالبون وقت قيامنا بكل هذا بوضع لغة واصفة منسجمة، نستعملها في محاضراتنا وندواتنا ومؤلفاتنا»[٨٤].

إن الكتابة التوليدية العربية لا تعير اهتماما لهذا التطور التدريجي، وتتجاوز كليا الأصول العلمية والمعرفية للسانيات الغربية.

٢ - ١ - ٢ - الكتابة التوليدية العربية والتراث النحوي العربي

يظهر من تحليلنا للكتابة التوليدية العربية وجود موقفين مختلفين من التراث اللغوي العربي:

١ - موقف يسعى إلى التوفيق بين فرضيات ومبادئ الدرس التوليدي، ومعطيات النحو العربي، وهو الموقف الذي يتبناه مازن الوعر في كتاباته مؤكدا أهمية وضرورة انفتاح البحث اللساني العربي على البحوث اللغوية التراثية، إن هو أراد أن يتجاوز كل المجادلات العقيمة التي تعوق تقدمه، ومن ذلك الصراع بين القديم والحديث، يقول الوعر مشددا على أهمية هذه المسألة: «إن أي نظرية لسانية عربية حديثة، تطمح إلى أن تكون علمية فاعلة ومتفاعلة في حقل التكوين اللساني المعاصر، لابد لها من أن تتجاوز المشكلات والمجادلات الزائفة التي تعوق البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة، تلك المشكلات الناتجة عن الصراع الذي مازال مستمرا بين أنصار القديم وأنصار الحديث، بين أنصار القديم المتعلق بالبحوث اللغوية العربية التي وضعها العرب القدماء، وأنصار الحديث المتعلق بالبحوث اللسانية الغربية التي وضعها علماء الغرب المحدثون، وأسسوا من خلالها علما قائما برأسه دعوه علم اللسانيات»[٨٥].

وعلى هذا الأساس فإن أي إغفال أو إهمال للنظرية اللغوية القديمة بمناهجها المختلفة سيؤدي إلى نقص وعدم كفاية في النظرية اللغوية الحديثة. إن الربط الذي يقيمه مازن الوعر بين القديم والحديث لا يعني جهله بالمنطلقات الفلسفية والعلمية للسانيات، والمنطلقات الإنسانية للتراث اللغوي العربي، فهو يقر بهذه الاختلافات، ولكنه يدرك في الوقت نفسه أن النظرية لا تكتمل وتتبلور إلا من خلال مناهجها المتعددة[٨٦].

٢ - في مقابل هذا التوجه، نجد توجها آخر يرى أصحابه أن معطيات التراث النحوي العربي ناقصة، ولا تصلح لوصف اللغة العربية الحالية، نجد مثل هذا الموقف عند ميشال زكريا الذي يرى أنه «لا نفع، بعد الآن، في أن نردد، بصورة متواصلة، الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم التي تبنوها في المجالات اللغوية، وإن أضفينا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض. فهذه الدراسات وإن دلت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة، وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية، لم تعد تفي، في الحقيقة، في مجال تحليل اللغة. ففي هذا المجال تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة، في نظرنا، التقنية المتطورة التي تتسلح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها»[٨٧].

إن زكريا يعبر بشكل صريح عن عدم صلاحية الدراسات النحوية لدراسة اللغة، ويرى أن النظريات اللسانية يمكن أن تشكل بديلا عن النحو العربي.

في إطار هذا التوجه أيضا يمكن إدراج موقف الفاسي الفهري الذي يرى أنه «على العكس من الفكرة الشائعة التي مفادها أن النحو التقليدي يزودنا بكل ما نحن في حاجة إليه، ينبغي

أن نتوقع غياب المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضاتنا، أو تشويهها أو إنكار بعض النحاة لها، أو اختلافها اختلاف مراحل تاريخ اللغة...إلخ. على أن هذا لا يعني فساد كل المعطيات والتعميمات التي نعثر عليها»[٨٨].

إن ما يدعو إلى تجاوز النحو العربي من منظور هذا التوجه هو أن القضايا اللغوية لم تعد تفي بالحاجة، وأن معطيات اللغة العربية الحالية، ليست هي المعطيات التي وصفها النحاة، لأن تحليلاتهم تجعل المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضات التوليديين غائبة، أو تشوهها أو تنكرها، وأن البديل هو اللسانيات الحديثة، وتحديدا اللسانيات التوليدية.

بناء على كل ما سبق يمكن أن نتساءل:

هل تشكل تحليلات التوليديين بديلا عن النحو العربي؟

وهل استطاع التوليديون التخلي تماما عن هذا النحو؟

لا نعتقد ذلك مادامت أغلب الضوابط التي تحكم تحليلات التوليديين هي نفسها الضوابط المعروفة في النحو العربي، إننا لا نشك في اختلاف الأصول وطرائق التفسير، لكن جدوى هذه الأوصاف الجديدة لا يمكن أن تكون ذات فائدة إلا بإيجاد حل للمشكلات التي تتخبط فيها اللغة العربية اليوم، كما أن قيمة هذه الأعمال العلمية العالية لا يمكن أن تكون ذات مردودية إلا من خلال تجارب ميدانية تساعد على بلورة الافتراضات وتخرجها إلى حيز الفعل، وبذلك نتمكن من إيجاد حلول عملية للتحديات التي تواجه لغتنا اليوم.

ونشير من جهة أخرى إلى أن أغلب تحليلات التوليديين ظلت أسيرة التحليل النحوي، والاختلافات التي يمكن أن نقف عليها هي اختلافات تهم مصطلحات الوصف وميكانيزمات التحليل، أما جوهر اللغة فيبقى هو هو؛ ولذلك لا نعتقد أن ما تقدمه اللسانيات التوليدية اليوم كاف لتجاوز صعوبات النحو وتبرم الناشئة منه، وقد لا نبالغ إذا قلنا إن طرق الوصف والتفسير والصورنة والتجريد وما يصاحب ذلك كله من تحويل اللغة إلى رموز ومعادلات وأشكال ورسوم... كل ذلك يطرح صعوبات أكثر من تلك التي يطرحها النحو، لأنه يفرض على من يريد أن يتخصص في مجال اللسانيات تكوينا علميا في المنطق والرياضيات، ولعل هذا أحد الأسباب التي تفسر ضعف الإقبال على اللسانيات في الجامعات العربية[٨٩].

٢ - ١ - ٣ - الكتابة التوليدية العربية تكامل أم تجزيء؟!

إذا كان التكامل ضرورة علمية لا مناص منها في جميع العلوم، فإن البحث اللساني لا يمكن أن يحيد عن هذا القانون العلمي، بل يبقى العمل الجماعي أكثر إلحاحا وأكثر كثافة في اللسانيات منها في العلوم الأخرى، لأن طبيعة اللسانيات متشعبة ومتداخلة إلى حد يصعب معه الإلمام بكل جوانبها. وقد أشرنا من قبل إلى تركيز تشومسكي على أهمية العمل الجماعي. فهل وعى اللسانيون التوليديون العرب أهمية هذا الجانب التكاملي وضرورته في تقدم البحث اللساني؟

لئن كان العمل الجماعي في الغرب ضرورة علمية - كما سبق أن أسلفنا - فإنه يتخذ في الثقافة العربية بعدا آخر، فهو «واجب قومي وضرورة ملحة جدا، ذلك أنه من دون هذا العمل الجماعي لا نستطيع إدخال هذا العلم الطويل والعريض إلى الثقافة العربية»(٩٠).

غير أنه يتبدى من عرضنا للنماذج التوليدية في الثقافة العربية أن أغلب تلك النماذج، خصوصا في المحاولات الجزئية، تركز اهتمامها على مستويين أساسين: هما المستوى التركيبي والمستوى الصوتي، وبدرجة أقل المستوى الدلالي غير آبهة بأهمية تداخل هذه المستويات وتكاملها في الدرس التوليدي خصوصا واللساني عامة. والملاحظ كذلك أن النتائج المتحصلة لا يكمل ولا يطور بعضها البعض الآخر كما يحصل في الغرب. فإذا أخذنا - على سبيل المثال - قضية الرتبة وجدنا أن أغلب البحوث التوليدية العربية قد اهتمت بهذه المسألة، غير أن النتائج المتحصلة لا يربط بينها رابط.

صحيح أن اختلاف النتائج يفسر باختلاف النموذج المتبنى، غير أن ما يلفت النظر هو أن الاختلاف يبقى قائما حتى إن كان النموذج المتبنى في التحليل هو نفسه. ويلاحظ بهذا الخصوص أن المعطيات التي تُعتمد للاستدلال على رتبة معينة تأتي مختلفة من باحث إلى آخر. هذا ما وجدناه عند الفاسي الفهري وخليل عمايرة؛ فاتفاقهما على أن الرتبة الأصلية هي ف فا مف لم يمنع من اختلاف آليات الاستدلال التي يوظفها كل واحد منهما.

والواقع أن الاختلافات بين التوليديين العرب كان بالإمكان أن توظف بشكل إيجابي لو تم الامتثال للعمل الجماعي.

لقد تقدم أن من اللسانيين من استدل على أن الرتبة الأصلية هي ف فا مف، ومنهم من وجد أن تلك الرتبة هي فا ف مف، وهي استدلالات كان من الممكن أن توظف لاختبار قدرات النماذج التوليدية على تفسير معطيات اللغة العربية، لا العكس. غير أنه لا شيء من ذلك حصل، كما أنه كان بالإمكان الاستعانة بآراء النحاة وتحليلاتهم ولو تم ذلك لاهتدى التوليديون العرب إلى رتبة أصلية أخرى قال بها ابن جني هي رتبة **مف ف فا**(٩١) قبل أن يقول تشومسكي بحرية الرتبة(٩٢).

إن التحليلات المقدمة في الكتابة اللسانية التوليدية كان بالإمكان أن يهتدي من خلالها التوليديون العرب إلى ازدواجية الرتبة قبل أن يقول بذلك تشومسكي اعتمادا على مبدأ التوسيط. كما أن الاهتمام بالدرس النحوي العربي كان بالإمكان أن يمهد النقاش حول التنميط المتعدد. لكن النماذج اللسانية التوليدية العربية ظلت أسيرة تطور النماذج التوليدية.

من كل ما سبق نلاحظ أن أبسط شروط التنسيق بين التوليديين العرب تبقى شبه منعدمة بخصوص قضية واحدة، فما بالنا بالقضايا التي تطرح على مستويات مختلفة؟! وبذلك يبقى غياب التكامل السمة البارزة في بحوث التوليديين العرب، والاستثناء الذي يمكن أن نقف عليه

بهذا الخصوص تمثله المدرسة التوليدية في المغرب، التي استطاعت أن ترسخ اتجاها توليديا يحمل كثيرا من مقومات العمل المتكامل. فإلى جانب أعمال الفاسي الفهري التي اهتمت بمستويات اللغة تركيبا ودلالة ومعجما، اهتم باحثون توليديون آخرون بتعميق البحث في المستويات السابقة أو البحث عن تطبيقات عملية للنتائج المتحصلة عبر أبحاث ودراسات منشورة(٩٣)، أو عبر أبحاث جامعية. فقد اهتم إدريس السغروشني بالمستوى الصواتي، ويظهر ذلك في مؤلفه «مدخل للصواتة التوليدية»، الذي حاول من خلاله أن يطلع «القارئ على جانب آخر من النظرية اللسانية التوليدية التي سبق أن طرح في إطارها الفاسي الفهري مشكلات التركيب والمعجم... وتمكن القارئ من التعرف على مختلف الاتجاهات الصواتية في إطار الصواتة التوليدية التي تكون جزءا من النحو التوليدي التحويلي»(٩٤). كما اهتم عبدالمجيد جحفة(٩٥) ومحمد غاليم(٩٦) بالمجال الدلالي.

ولا تقل البحوث الجامعية أهمية في تطوير البحث التوليدي، وهي أعمال يطبعها التنوع إذ شملت كل مستويات اللغة: تركيبا ودلالة ومعجما وأصواتا(٩٧). كما نستحضر في هذا السياق بعض الأعمال التوليدية التي صدرت في مؤلفات ودوريات مشتركة(٩٨). ورغم كل هذه المجهودات فإن البحث اللساني التوليدي في الثقافة العربية مازال يفتقد الكثير من شروط الانسجام والتكامل.

٢ - ١ - ٤ - الكتابة التوليدية العربية قضايا إبيستمولوجية

غير خاف على متتبع الممارسة العلمية في الدول المتقدمة أن كل خطاب معرفي في قطاع من قطاعات المعرفة العلمية يستضمر كثيرا من التقنيات الاستدلالية والمفاهيم ذات الأصول المعرفية المتعددة، والمقدمات الفلسفية والطرق الاستكشافية، والتي لا يصرح بها لأنها جزء من تقليد علمي منغرس في آليات إنتاج المعرفة الاستدلالية، وبالتالي فهذه المعرفة ضمنية، تتوارث بين الخطابات وتنتقل بين القطاعات المعرفية. غير أن المتتبع للكتابة اللسانية العربية يلاحظ أنه من بين ما يجعل انخراطنا في إنتاج المعرفة اللسانية انخراطا سطحيا، كون السياق الميتودولوجي والإبيستمولوجي الذي يؤطر إنتاج الأفكار وتبليغها غير مؤسس في مؤسساتنا العلمية، وهذا ما سنسعى إلى الكشف عن بعض جوانبه.

معلوم أن النماذج التوليدية لها أصول رياضية ومنطقية، وهي أصول مضمرة في تقنيات الصورنة التي تنتجها، والتي تسعى من خلالها إلى صقل الآلة الواصفة، وتوفير شروط محكمة لآليات الوصف تتقاطع فيها مع العلوم الأخرى، وهي عبارة عن مبادئ ميتودولوجية، مثل البساطة والاتساق والقدرة على اختزال التعميمات إلى مبادئ تفسيرية... إن كثيرا من هذه الأصول لا تُستحضر في الدرس اللساني التوليدي العربي، وهذا يعني أن جزءا من سياق اللسانيات التوليدية غير الظاهر يتم تغييبه، مما يجعل تلقي اللسانية في الثقافة العربية تلقيا

مبتورا. ومما لا شك فيه أن القدرة على التطوير تتأتى من القدرة على الامتلاك المعرفي للخلفيات الاستدلالية الكامنة وراء إنتاج الآلات الواصفة والنماذج الصورية، وهو ما يدعو إلى ضرورة إقامة تخصصات تدرس هذه القطاعات المعرفية.

إن تغييب هذه الجوانب يؤدي إلى عدم إدراك الأبعاد المختلفة لممارسة العلم. فالعلم له وجه فلسفي ووجه تقاني؛ ويظهر وجهه التقاني داخل المعرفة اللسانية في إطار النماذج الصورية التي تبنيها اللسانيات التوليدية، وتطورها بتعديلها وتكييفها مع أنظمة اللغة الطبيعية أو مع أنظمة الحواسيب. فهذا البعد يقرب العلم من مجالات تسعى إلى استثمار المعرفة استثمارا تطبيقيا ملموسا.

وعليه فإن كل حديث عن تطوير اللسانيات يظل حديثا عاما وفضفاضا ما لم يدرك أهمية امتلاك المعرفة اللسانية في بعدها التقاني من ضمن أبعاد أخرى متعددة، إذ إن من بين خصائص العلم قدرته على تجاوز حدوده الخاصة ليقوم بأبعاد تطبيقية تمس مجالات متباينة (تدريس اللغة، التخطيط اللغوي...).

إن الانخراط في هذه الأبعاد يقتضي امتلاك البعد التقني للعلم، وهو تملك لا يمكن أن يحصل في غياب استحضار الأصول المنطقية والرياضية للصورنة وأساليب بناء النماذج، وهو ما لم يحصل فيه تقدم في اللسانيات التوليدية العربية بشكل خاص؛ وبذلك ظلت اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية تواجه الظرفية والآنية في قطاعات مختلفة مما قد يعتقد معه أن اللسانيات غير فاعلة في محيطها الاجتماعي، ويظهر ذلك جليا في قطاعات دراسة اللغة وتعليمها والتخطيط اللغوي، وحوسبة اللغة... ويستعاض عن كل ذلك بتبني نماذج جاهزة.

ومما يقترن بما سقناه أعلاه أن كثيرا من القضايا التي يثيرها الدرس اللساني التوليدي العربي، والتي تبدو للوهلة الأولى ذات بعد إبيستمولوجي مثل قضية الوضوح والملاءمة والضبط، تطرح خارج سياقها، لتغيب الأبعاد التقانية من داخل النماذج وتغيب معها الأبعاد الإبيستمولوجية. إن كثيرا من القضايا التقانية التي تتبني عليها الاستدلالات في إطار اللسانيات التوليدية، توجد في صلب تعريف النموذج كما هو واضح عند جون ديبوا الذي يعتبر النموذج: «بنية منطقية أو رياضية تستعمل لرصد مجموعة من العمليات التي تملك فيما بينها علائق معينة»[٩٩].

إن مجمل البحوث التوليدية العربية هي تطبيقات تتفاوت في درجة تمثل النماذج التوليدية الحديثة لكنها تشترك في كونها تعزل اللسانيات التوليدية عن السؤال الكبير الموجه للبحث في اللغة الطبيعية، وهو معرفة اشتغال الذهن البشري وتحديدا اكتساب اللغة وتفسير مشكل أفلاطون: كيف للإنسان أن يكتسب معرفة لغوية منظمة على الرغم من فقر المنبه، وقصر المدة الزمنية التي حصل فيها الاكتساب؟

إن تشومسكي ينخرط في البحث اللساني مستحضرا هذا السؤال، بل يجعله الموجه في دراسته للغة الإنسانية، أما اللسانيات التوليدية العربية فإنها تبدو منعزلة لتغييبها السياق الميتودولوجي والتقاني والفلسفي والمعرفي، فيقع تجزيء المشروع التوليدي واختزاله لتتحول بذلك اللسانيات التوليدية إلى نماذج صالحة للتطبيق على بعض ظواهر اللغة العربية؛ وذلك بانتقاء مبادئ وتعميمات الدرس التوليدي، وانتقاء الظواهر المناسبة لتمثيلها، وهي صورة ناقصة إذا ما قورنت بما ينجز في العالم الغربي داخل المشروع التوليدي، والذي يتحول إلى قطاعات معرفية جزئية تخدم الإطار العام للنظرية التوليدية، ومن ذلك البحث في ظواهر اكتساب تراكيب في إطار علم النفس اللغوي للبرهنة على صحة الاستدلالات التوليدية، ودراسة أساليب الصورنة والاستدلال في النحو التوليدي لصقل النموذج، فضلا عن تنوع مظاهر تطبيق النموذج: الصرف، والتركيب، والدلالة، والصواتة، والمعجم، ....، وقد تقدم أن الأبحاث التوليدية العربية تركز اهتمامها على بعض الجوانب دون غيرها، ومن ذلك على وجه التحديد البحوث التركيبية والصواتية، بينما تتم الإشارة إلى المستويات الأخرى إشارات محتشمة، وكأن اللغة العربية غير معنية بها. والواقع أن كثيرا من تلك القضايا التركيبية في اللغة العربية مرتبطة في جوانب كثيرة بمستويات اللغة وتداخلها، ولا يمكن أن نعزلها عن بعضها إلا لاعتبارات منهجية ليس إلا.

لقد كان من النتائج المباشرة لغياب الانسجام بين البحوث التوليدية العربية: العجز عن تطوير أي نموذج من النماذج التوليدية؛ وأي ملمح إضافي لا يتجاوز اقتراح تعميمات جديدة لا تخرج عن إطار النظرية التوليدية العام.

كما يلاحظ على الكتابة التوليدية العربية مراكمتها لأوصاف محددة. ومعلوم أن اللساني العالم ينبغي ألا يقف عند حدود ما هو ملاحظ، بل يجب أن يمتلك الحاسة التي تمكن من استكشاف الظواهر ذات الدلالة بالنسبة إلى تطور النظرية أو النموذج، إن ذلك يجعل كثيرا من الأوصاف التوليدية العربية مكررة لأنها تعالج القضايا نفسها، وهو ما لاحظناه بوضوح في عرضنا للنماذج التوليدية في الثقافة العربية حيث استأثرت قضية الرتبة باهتمام خاص، وشكلت تيمة البحث التوليدي العربي، بينما ظل كثير من قضايا اللغة العربية مغيبا.

خلاصة:

حاولنا في هذا الدراسة الكشف عن أهم الخصوصيات التي وسمت تلقي اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية، حيث ميزنا بهذا الخصوص بين محاولات جزئية، ومحاولات شمولية. والملاحظ أن تلك المحاولات يطبعها التفاوت من جهة أهميتها وجديتها. من النتائج المتحصلة أيضا، أن التوليديين العرب يسلكون طرائق قددا في تحليلاتهم وطروحاتهم وآليات الاستدلال الموظفة

في القضية الواحدة، ويبقى الاختلاف بينهم قائما حول كثير من القضايا. كل ذلك يجعل المطلع على خريطة البحث اللساني التوليدي يحس كأنه أمام توليديات لا أمام توليدية واحدة، مما يطرح أكثر من إشكال بالنسبة إلى نظرية تتوق إلى تحقيق الصورنة والتجريد...، فمتى يحين الوقت لتحقق النظرية التوليدية العربية أهدافها؟

الهوامش :

1 مصطفى غلفان: اللسانيات العربية. جامعة الحسن الثاني عين الشق. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سلسلة رسائل وأطروحات رقم ٤، ٢٠١ و٢٠٢.

2 مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ٢٠٢.

3 صدرت له العناوين التالية:

- أبحاث في اللغة العربية. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣.
- دراسات في علم أصوات اللغة العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩.
- «التقدير وظاهر اللفظ»، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان ٨ و٩، بيروت، ١٩٧٩.
- الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية، ضمن أعمال الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية، تونس، ١٩٨٣.
- «البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية»، مجلة الأبحاث، العدد ٣١، كلية الآداب. جامعة بيروت. ١٩٨٣.
- «الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر؟». مجلة تكامل المعرفة. العدد ٩، خاص باللسانيات، الرباط، ١٩٨٤.

4 داود عبده: دراسات في علم أصوات اللغة العربية، ١٥.

5 داود عبده: دراسات في علم أصوات اللغة العربية، ٢٧ و٢٨.

6 وذلك في صيغ الأفعال المزيدة، كسافر وتعاون وأصفار، وفي اسم الفاعل: كاتب، وقائل، وألف الاثنين في مثل: يضربان، ورجلان إذ كان اللغويون يسلمون بأن الألف في الأمثلة السابقة هي بدل شيء بخلاف ما يذهبون إليه في مثل قال أو باع، التي تعتبر فيهما الألف «بدلا» من واو في المثال الأول، و«بدلا» من ياء في الثاني، نفسه، ٧٧.

7 نفسه، ٧٧ و٧٨.

8 داود عبده: البنية الداخلية للجملة «الفعلية» في العربية: ٣٧.

9 نفسه، ٣٧.

10 نفسه، ٥٠.

11 نفسه، الصفحة نفسها.

12 نفسه، الصفحة نفسها.

13 نفسه، ٥٢.

14 نفسه، ٥٣.

15 نفسه، ٥٣.

16 من أهم تلك المؤلفات:

- الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٨٠.
- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: (النظرية الألسنية). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت. (١٩٨١أ).
- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: (الجملة البسيطة). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت. ط. ١: ١٤٠٣/١٩٨٣. (نشير إليه بالجملة البسيطة).

- «المكون الدلالي في القواعد التوليدية والتحويلية». مجلة الفكر العربي المعاصر. العدد ١٨ - ١٩. بيروت. (١٩٨٢ب).

17 ميشال زكريا: الجملة البسيطة: ٢٣.
18 نفسه، ٢٤. وينظر أيضا هامش ٣ من الصفحة نفسها.
19 نفسه، ٢٥.
20 إن إدراج حجج الباحث التي استدل بها على الترتيب المذكور يحتاج إلى حيز كبير، ويمكن الرجوع إليها في المصدر أعلاه، ص ٢٣ - ٤٤.
21 ميشال زكريا: الجملة البسيطة: ٦٥ - ٧٧.
22 نفسه، ٧٩ - ٨٨.
23 نفسه، ١٦٥ - ١٧٤.
24 نفسه، ٩٧.
25 نفسه، ٩٧.
26 يلاحظ أن التماثل بين البنى عند زكريا سطحي يستعمل فيه قواعد الاستبدال السياقية، كما تمثلها هاريس، ولا يستفيد من منجزات النحو التوليدي التي تبحث في أشكال التماثل بين البنى في مستويات أعمق.
27 الخولي محمد أمين: قواعد تحويلية للغة العربية. ط. ١. دار المريخ. الرياض. ١٩٨١/١٤٠٢، ٦٢.
28 الخولي محمد أمين: قواعد تحويلية للغة العربية: ٦٢ - ٦٦.
29 نفسه، ٨٣ - ١١٠.
30 نفسه، ٧٦ - ١١١.
31 مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة: ٢١٩ - ٢٢٠. ينظر في هذا الصدد أيضا مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية، ص ٥٢ - ٦٠.
32 مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ٢٢٠.
33 مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. ط ١، ١٩٨٧، ٣٢.
34 نفسه، ٣٨ - ٤٧.
35 نفسه، ٤٣.
36 نفسه، ٤٣.ينظر في هذا الخصوص شرح الجرجاني لظاهرة التقديم والتأخير للأركان اللغوية سواء أكان ذلك على يمين الفعل أم يساره. إن ظاهرة التقديم والتأخير ستظهر الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية للتراكيب العربية، لقد اقترح الجرجاني نوعين اثنين لتقديم الأركان اللغوية في التركيب الأساسي، يدعى الأول تقديم على نية التأخير، ويدعى النوع الثاني تقديم لا على نية التأخير.(مازن الوعر، نفسه، ٤٣ و٤٤).
37 نفسه، ٩٣.
38 مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة...، ١٣٢ - ١٤١.
39 نفسه، ١٦٤.
40 نفسه، ١٨١ - ١٨٤.
41 للاطلاع على جوانب أخرى من الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى تحليل الوعر، ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ٢١٩ - ٢٤١.

42 عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ١٠٥.
43 نفسه، ١٠٦ و١٠٧.
44 نفسه، ١٠٧.
45 نفسه، ١٣٤.
46 نفسه، ١١٤.
47 نفسه، ١٢٩.
48 نفسه، ١٤٢ و١٤٣.
49 نفسه، ١٤٢ و١٤٣.
50 عبدالقادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ٥٦.
51 نفسه، ٩٣.
52 نفسه، ٩٤.
53 نفسه، ٩٤ و٩٥.
54 نفسه، ٩٤ و٩٥.
55 نفسه، ١١١.
56 نفسه، ١١١.
57 نفسه، ١١١.
58 نفسه، ١١٢.
59 نفسه، ١١٣.
60 نفسه، ١١٤.
61 نفسه،١١٤ و١١٥.
62 نفسه، ١١٥.
63 نفسه، ١١٣.
64 نفسه، ١١٦.
65 نفسه، ١١٦.
66 نفسه، ١١٧. للاطلاع على مزايا أخرى للعلاقة بين التطابق والرتبة ينظر كتاب البناء الموازي (ص ١١٨) حيث عرض الفاسي الفهري لمزايا تصوره ونتائجها المهمة بالنسبة إلى نظرية سَ، كما ينظر نقده لبعض الوسائط الأخرى المقترحة في الأدبيات التوليدية، ومن ذلك وسيط رتب الصرفات الذي يفضي إلى تنبؤات خاطئة بالنسبة إلى التطابق في اللغة العربية، إضافة إلى عدم كفايته نمطيا. (ص ١٢١).
67 عبدالقادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ١٢٢.
68 ينظر مثلا: تشومسكي ١٩٩٥، ٢١٩.
69 عبدالقادر الفاسي الفهري: المعجمة والتوسيط، ٣٤.
70 Borer, H, Parametric syntax, Foris, Dordrecht, 1983.
نقلا عن: عبدالقادر الفاسي الفهري: المعجمة والتوسيط، ٣٥.
71 نفسه، ٣٥.
72 نفسه، ٣٧.

73 يمكن الاطلاع على مواقف هؤلاء في كتاباتهم، كما يمكن الرجوع إلى كتاب المعجمة للوقوف على جوانب من تحليلهم كما وضحها عبدالقادر الفاسي الفهري، ٣٣ و٣٤.

74 محمد الرحالي: «بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية»، ضمن كتاب قضايا في اللسانيات العربية، إعداد عبداللطيف شوطا وعبدالمجيد جحفة وعبدالقادر كنكاي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بن مسيك، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ١١.

75 برز أول عمل متكامل في هذا الخصوص في مشروع مشترك بين تشومسكي وميلر تحت عنوان:
Hand book introduction of natural of mathematical psychology languages.

76 محمد الرحالي: «بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية»، ٢٠.

77 N. Chomsky, Règles et représentations, Ed. Proposition, 1981, p. 219.

78 عبدالقادر الفاسي الفهري: المعجم العربي ٥ و٦.

79 محمد الأوراغي: الكليات والوسائط، ٣٥.

80 N. Chomsky, La linguistique Cartésienne, un chapitre de l'histoire de la pensée rationaliste, p. 18.

81 للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مقالنا:« النحو العربي واللسانيات الوصفية». مجلة فكر ونقد. العدد٧٢/ ٢٠٠٥.

82 التهامي الراجي: توطئة في علم اللسان، ٦٦.

83 J. Kristeva, "Les épistémologies de la linguistique", in: Langages, 24 Décembre 1971, p. 2-13.

84 التهامي الراجي: توطئة في علم اللسان، ٦٦.

85 مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ٥١٤.

86 مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية، ٣٦ و٣٧.

87 ميشال زكريا: الألسنية العربية، ٥.

88 عبدالقادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ٥٥.

89 حافيظ إسماعيلي علوي: واقع اللسانيات في الجامعات المغربية (بحث مرقون).

90 مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية، ٤٠.

91 ابن جني: الخصائص، ٢٩/١.

92 ليست غايتنا هنا المقارنة بين التراث اللغوي العربي، أو الحكم بأسبقية اللغويين العرب إلى بعض ما توصل إليه علم اللسان الحديث. كما يزعم بعض لسانيي التراث. للاطلاع على هذه الزعوم يمكن الرجوع إلى كتاب مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية. وقد حاولنا تقويم زعوم لسانيات التراث في بحث بعنوان: التراث اللغوي العربي واللسانيات: مقاربة إبيستمولوجية.(بحث غير منشور).

93 لا تفوتنا هنا التنويه ببعض الأبحاث التوليدية الجادة في الثقافة العربية، ومن ذلك بحوث الدكتور حمزة بن قبلان المزيني، سواء من خلال ترجمته الرائقة لكثير من البحوث اللسانية المتميزة، أو من خلال دراساته القيمة التي أغنت اللسانيات العربية بشكل كبير.

94 إدريس السغروشني: مدخل للصواتة التوليدية، ٦.

95 عبد المجيد جحفة: مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، ط ١، ٢٠٠٠.

96 محمد غاليم: التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، ط ١، ١٩٨٧.

97 محمد الشكيري: بنية الفعل الوظيفية والاشتقاق في العربية، ١٩٨٤.
- عبدالمجيد جحفة: حروف الجر في اللغة العربية؛ بعض قضايا التركيب والدلالة، ١٩٨٩.
- محمد الرحالي: ظاهرة العطف في اللغة العربية؛ قضايا تركيبية ودلالية، ١٩٨٩.
- محمد ضامر: الفعل الرباعي؛ اطرادات صرفية ودلالية، ١٩٩٠.
- مصطفى حسوني: الخصائص الصرفية للأسماء في اللغة العربية؛ جموع التكسير نموذجا، ١٩٩٠.
- يوسف باش: الزيادة في الفعل العربي؛ دراسة في الثلاثي المزيد، ١٩٩٠.
- محمد الوادي: الإبدال في اللغة العربية، ١٩٩٠.
(استقينا هذه المعطيات من كتاب: ظواهر في اللسانيات العربية، إعداد: عبدالفتاح بن قدور، بمشاركة عبدالمجيد شوطة وعبدالمجيد جحفة، ١٩٩٥).

98 نجد ذلك في مجلة أبحاث لسانية التي تصدر عن معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، بالإضافة إلى بعض الأعمال الأخرى التي نشرتها كلية الآداب بالرباط، ومن ذلك:
- مجالات لغوية: الكليات والوسائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم ٣١، ١٩٩٤.
- اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم ٥١، ١٩٩٦.
- الظروف والنعوت، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، ٢٠٠١.

99 J. Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, 1973; p. 318.

مصادر البحث

- الخولي، محمد أمين: قواعد تحويلية للغة العربية. دار المريخ. الرياض. ١٤٠٢/١٩٨١.
- الراجي، التهامي الهاشمي: توطئة في علم اللغة.دار النشر المغربية. الدار البيضاء. ١٩٧٧.
- زكريا: ميشال: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع. الطبعة الأولى.١٤٠٣/ ١٩٨٣.
- الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون. دراسة ألسنية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. ١٤٠٣/ ١٩٨٣.
- الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. ١٤٠٧/ ١٩٨٧.
- السغروشني، إدريس: مدخل للصواتة التوليدية.دار توبقال للنشر. الطبعة الأولى. ١٩٨٧.
- عبده، داود: أبحاث في اللغة العربية. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣.
- دراسات في علم أصوات اللغة العربية. مؤسسة الصباح. الكويت. ١٩٧٩.
- «التقدير وظاهر اللفظ». مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد ٨ و٩. بيروت. ١٩٧٩.
- الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية. ضمن أعمال الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية. تونس. ١٩٨٣.
- «البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية». مجلة الأبحاث. عدد ٣١. كلية الآداب. جامعة بيروت. ١٩٨٣.
- «الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر؟». مجلة تكامل المعرفة. عدد ٩. خاص باللسانيات. الرباط. ١٩٨٤.
- عمايرة، خليل: رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية المعاصرة. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت. العدد ٨. مجلد ٢. ١٩٨٣.
- غلفان، مصطفى: اللسانيات العربية الحديثة، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية. جامعة الحسن الثاني عين الشق. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سلسلة رسائل وأطروحات، رقم ٤.
- لسانيات الأداة ولسانيات التراث. أنوال الثقافي. عدد٢٤. ١٩٨٦.
- اللسانيات العربية في الثقافة العربية الحديثة (قيد الطبع).
- النحو العربي واللسانيات، أية علاقة؟ مجلة فكر ونقد، العدد٧٢/٢٠٠٥.
- فاخوري، عادل: اللسانيات التوليدية التحويلية.منشورات لبنان الجديد. بيروت. ١٩٨٠.
- الفاسي الفهري، عبدالقادر: لسانيات الظواهر وباب التعليق. ندوة البحث اللساني والسيميائي. منشورات كلية الآداب.الرباط، ١٩٨٤.
- ملاحظات حول الكتابة اللسانية. مجلة تكامل المعرفة. العدد ٩ . ١٩٨٤.
- المعجم العربي. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء. الطبعة الأولى. ١٩٨٦.
- البناء الموازي. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء. الطبعة الأولى. ١٩٩٠.
- اللسانيات واللغة العربية (في جزأين). دار توبقال للنشر. الدار البيضاء. الطبعة الثالثة. ١٩٩٣.
- المعجمة والتوسيط. المركز الثقافي العربي.الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
- المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء. الطبعة الأولى. ١٩٩٨.
- المجدوب، عز الدين: المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة كلية الآداب - سوسة. دار محمد علي

الحامي. الطبعة الأولى. ١٩٩٨.
- الوعر،مازن: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. الطبعة الأولى. ١٩٨٧.
- دراسات لسانية تطبيقية. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. الطبعة الأولى. ١٩٨٩.
- Chomsky, N, Structures syntaxiques. Seuil, Paris, 1957.
- Aspects de la théorie syntaxique. Seuil, Paris, 1971.
- Règles et représentations. éd Propositions, 1981.
- Lectures on Government and Binding. Foris, Dodrecht, 1981.
- Knowledge of language: Its Nature, Origin,and Use. Preager, New York (1986- a).
- Barriers.. MIT press, Cambridge, Massachusetts.
- The Minimals Program.. MIT press.